خلية الإعلام و الإتصال

معرض الصحافة لنهار اليوم

الإثنين 24 أوت 2026

AN NASR
النصر
يومية كل القراء

وزارة العمل تطلق منصة «تبليغ»

جبهة رقمية لمحاصرة الفساد وحماية المبلغين

بيان مشترك لوزارة الري ووكالة الأمن الصحي

دعوة إلى يقظة فعالة للحفاظ على الموارد المائية

من أجل احتفالات آمنة بالمولد النبوي

زارة الصحة تقدم إرشادات وقائية وتحذّر من مخاطر المغرقات

الجزائر وسلوفينيا لتبعثان توسيع الـ

إقبال كبير على الجناح الجزا
في معرض "أغرا- 2026

فيما توّج بن فرح وعزارة بفضية وبر

فرقات يهدي الجزائر أول ذهبية في ألعاب تارانتو

جيجل

أوامر بالإخلاء الفوري لجزيرة

بيان مشترك لوزارة الري ووكالة الأمن الصحي

دعـــوة إلى يقظـة فعـــالة للحفـــاظ على الـمـوارد المـائيـــة

دعت وزارة الري والأمن المائي والوكالة الوطنية للأمن الصحي، المواطنين وكل الفاعلين إلى المساهمة الفعالة في الحفاظ على الموارد المائية وترشيد استهلاكها والحد من الاستعمالات غير الضرورية لها، باعتبارها أحد المقومات الأساسية لحماية الصحة البشرية. وهذا أمام الضغوط التي يتعرض لها هذا المورد الحيوي وبخاصة منها ارتفاع درجات الحرارة والجفاف.

في بيان مشترك لهما أمس، دقت وزارة الري والأمن المائي والوكالة الوطنية للأمن الصحي، ناقوس الخطر، حول الوضعية المائية الراهنة، ونبهتا إلى أن هذا المورد الحيوي الذي ظل لفترات طويلة ينظر إليه باعتباره متاحا أصبح اليوم "أكثر هشاشة" وتعرضا للضغوط نتيجة عوامل متعددة ومتزايدة، بينها ارتفاع درجات الحرارة وتكرار موجات الحر وتراجع التساقطات وتفاقم فترات الجفاف.

البيان المشترك الذي أكد أن توفر مياه آمنة وصالحة للشرب يشكل أحد المقومات الأساسية لحماية الصحة البشرية وتحسين جودة الحياة ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حذر من أن تراجع توفر الموارد المائية أو محدودية الوصول إلى مياه سليمة وبكميات كافية قد " تكون له انعكاسات بيئية وصحية واجتماعية واقتصادية". كما أن تزامن موجات الحر مع فترات الجفاف يمكن، بحسب الظروف، أن يزيد من مخاطر الجفاف الحاد والإجهاد الحراري وبعض المخاطر المرتبطة بجودة المياه، ولا سيما الأمراض المنتقلة عن طريق المياه، والأمن الصحي وصحة المواطن ورفاهه.

وعليه وأمام هذه التحديات أصبح من الضروري- تؤكد الوزارة والوكالة الوطنية للأمن الصحي- ترسيخ أسس "التدبير اليومي والعقلاني للمياه"، باعتبار ذلك عنصرا أساسيا في حماية الصحة العمومية والحفاظ المستدام على الموارد المائية. ومما سبق و استباقا للآثار المحتملة للجفاف وتكييف الإجراءات تدريجيا مع تطور الوضعية المائية، يقترح البيان اعتماد أربعة مستويات متكاملة كإطار إرشادي للتوعية واليقظة، تبدأ باليقظة من خلال متابعة مؤشرات الوضعية المائية وتنبيه المواطنين والقطاعات المعنية إلى ضرورة ترشيد الاستهلاك والحد من الاستعمالات غير الضرورية، ومع تزايد الضغط على المورد يفعل الإنذار لاتخاذ تدابير للحد من بعض الاستخدامات غير الأساسية، مع تكثيف التوعية، وفي حال استمرار تدهور الوضعية يفعل الإنذار المعزز بما يقتضي تشديد إجراءات ترشيد الاستهلاك وحماية المخزون المائي تفاديا لبلوغ مرحلة حرجة.

أما عند بلوغ الوضعية المائية مستوى حرجا فيتم إعلان "حالة الأزمة" حيث تعطى الأولوية لتأمين مياه الشرب والاستعمالات الصحية والاحتياجات الحيوية للسكان، مع تقييد الاستخدامات الأخرى وفقا لدرجة الضرورة. وأوضح البيان أن هذه التدابير تشكل إطارا إرشاديا للتوعية واليقظة، أما تدابير تقييد استعمالات المياه التي تكتسي طابعا تنظيميا فتعود إلى السلطات المختصة وتطبق وفق النصوص والإجراءات المعمول بها.

ومن هذا المنطلق تدعو وزارة الري والأمن المائي والوكالة الوطنية للأمن الصحي مختلف الفاعلين المعنيين إلى "المساهمة الفعالة في الحفاظ على الموارد المائية"، وذلك من خلال جملة من الممارسات والسلوكات، على غرار، تجنب تبذير المياه وحصر استعمالها في الاحتياجات الضرورية فعلا، تجنب استعمال المياه الصالحة للشرب في الاستخدامات التي يمكن توفير بدائل لها، عدم ترك صنابير المياه مفتوحة دون حاجة، والحرص على إصلاح الحنفيات وشبكات المياه الداخلية التي تعرف تسربات مع الاقتصاد في استعمال المياه أثناء مختلف الاستخدامات المنزلية، ومراقبة استهلاك المياه داخل المنازل والمؤسسات واتخاذ الإجراءات اللازمة عند تسجيل ارتفاع غير عادي في الاستهلاك.

وكذا الإبلاغ الفوري عن التسربات والأعطاب التي ترصد على مستوى شبكات توزيع المياه أو بالطريق العمومي لدى المؤسسات المكلفة بالخدمة العمومية للمياه والمصالح المختصة للجماعات المحلية، حيث وحسب تقديرات البنك الدولي فإن ضياع المياه داخل شبكات التوزيع يقدر بثلاثين مقابل كل خمسة لترات منتجة.

ومن بين التدابير التي نصح بها البيان سالف الذكر أيضا، ترشيد سقي الحدائق والمساحات الخضراء، وتفادي السقي خلال ساعات الحر الشديد، واعتماد وسائل مقتصدة للمياه عند الاقتضاء، لا سيما الري بالتنقيط، والحد من غسل المركبات والأرصفة والساحات الخارجية إلا عند الضرورة وفي الأماكن المخصصة لذلك، وتأجيل ملء أو تجديد مياه الأحواض والمسابح العامة أو إعادة تعبئتها خلال فترات التوتر المائي، وإعطاء الأولوية للمياه المخصصة للاستهلاك البشري والاستعمالات الصحية الأساسية، وكذا ترشيد تقنية المحافظة على المياه وترشيد استعمالها داخل الأسرة و المدرسة وفي المحيط المهني، والمحافظة على مصادر المياه من التلوث وعدم رمي النفايات أو المواد الملوثة في الأودية والمجاري المائية أو في محيط الآبار والمنشآت المائية، لما من ذلك من آثار مباشرة على نوعية المياه وصحة الإنسان والبيئة، وإعادة استعمال المياه المستعملة المصفاة لغسل الطرقات وسقي الحدائق والمساحات الخضراء.

وختم بيان الوزارة والوكالة الوطنية للأمن الصحي بالتأكيد على أن الماء مورد حيوي وثروة وطنية مشتركة، والحفاظ عليه مسؤولية فردية وجماعية تقتضي ترشيد استعماله والتعامل معه بمسؤولية في مختلف مناحي الحياة اليومية.

الباحث ب

24-08-2026

وكالة الموارد المائية تطلق دراسات لتعبئة الموارد الجوفية

تموين المشاريع المنجمية الكبرى بالمياه

- دراسات لتحويل مياه الطبقة الألبية من تيميمون إلى منجم الحديد غارا جبيلات
- تحويل من تيميمون إلى تندوف عبر بني عباس وبشار لتلبية حاجيات الساكنة والنشاط المنجمي
- الموافقة على 71 ٪ من طلبات الترخيص لحفر آبار بين 2021 و2025
- الانتهاء من نموذج رياضي للطبقة المتداخلة القارية في منطقتي أدرار وتيميمون

تعكف الوكالة الوطنية للموارد المائية على تنفيذ عدد من الدراسات المرتبطة بمشاريع هيكلية موزعة على عدد من ولايات الوطن، تشمل تعزيز التزويد بالماء الشروب، وكذا تموين الصناعة المنجمية الوطنية بالمياه، حسبما أفاد به المدير العام للوكالة، حسين بن موفق.

أوضح بن موفق في تصريح لوكالة الأنباء أن هذه العمليات الموجهة لتحسين متابعة وتعبئة الموارد المائية الجوفية، تندرج ضمن مسار يرمي إلى استغلال مستدام للموارد المائية الوطنية وتعزيز قدرة البلاد على مواجهة آثار التغيرات المناخية.

في هذا الإطار، أوضح ذات المسؤول، أن الوكالة شرعت في دراسات دقيقة تتعلق بمشروع تحويل مياه الطبقة الألبية بإرهارن (تيميمون) إلى منجم الحديد بغارا جبيلات (تندوف)، مضيفا أن "هذا التحويل سيتم من تيميمون إلى تندوف عبر بني عباس وبشار، لتلبية الحاجيات المائية للنشاط المنجمي مع تأمين التزود بالماء لصالح السكان".

كما أشار إلى أن الهيئة تجري دراسات هيدروجيولوجية وجيوفيزيائية عبر عدة ولايات من الوطن، منها البويرة، حيث تغطي الدراسات التي تقوم بها فرق الوكالة "مناطق جبلية كمنطقة الزبربر، حيث يجري حاليا إنجاز بئر استكشافي بعمق 1200 مترا بحثا عن موارد مائية جديدة في المنطقة لتزويدها بالماء الشروب".

وفيما يتعلق بمتابعة تساقط الأمطار، ذكر بن موفق بأن الوكالة وضعت على سبيل التجربة قبل التعميم، محطة أوتوماتيكية بالشراكة مع جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، موضحا أن "المعطيات المجمعة تغذي قاعدة بيانات تشكل لوحة قيادة لقطاع الموارد المائية في الجزائر".

وبخصوص عمليات حفر الآبار، ذكر المتحدث بأن الوكالة عالجت بين سنتي 2021 و2025 قرابة 195 ألف طلب ترخيص لحفر الأبار، نال 71 بالمائة منها الموافقة، وهذا لفائدة القطاع الفلاحي بالأساس.

ومن بين الورشات الرئيسية للوكالة، الانتهاء من نموذج رياضي للطبقة المتداخلة القارية (المياه الألبية) في منطقتي أدرار وتيميمون، وفق مدير الوكالة الذي أشار إلى أن "هذه الأداة ستسمح بتقدير المخزونات بدقة أكبر على مساحة تقدر بحوالي 95 ألف كلم وتوجيه تسيير هذه الموارد الاستراتيجية".

للتذكير، تتكفل الوكالة الوطنية للموارد المائية، التابعة لوزارة الري، بتقييم ومتابعة الموارد المائية السطحية والجوفية على المستوى الوطني، وتتولى بالخصوص إحصاء الموارد المائية وإجراء الدراسات الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية وإنتاج المعطيات التقنية اللازمة للتخطيط والتسيير المستدام للموارد المائية. وفي إطار مهامها، تساهم الوكالة في المحافظة على الموارد المائية، مقدمة بذلك دعما تقنيا لإعداد وتنفيذ السياسة الوطنية للمياه.

ع.م

المساء
يومية إخبارية وطنية
24-08-2026

وزارة الري ووكالة الأمن الصحي تدعوان إلى ترسيخها

ممارسات بسيطة تضمن استدامة الموارد المائية

■ الحفاظ على الماء مسؤولية فردية وجماعية تقتضي ترشيد استعماله ■ الجفاف يفرض تحديات متزايدة على الموارد المتاحة ويستدعي اليقظة
■ ترسيخ أسس التدبير اليومي والعقلاني للمياه لحماية الصحة العمومية ■ التسيير الرشيد للمياه تحد مشترك يرتبط بالصحة العمومية
■ اعتماد سلوكيات مسؤولة للحد من الاستهلاك غير الضروري والتقليل من ضياع المياه
■ المساهمة الفعالة في الحفاظ على الموارد المائية تبدأ من السلوك الفردي والجماعي

دعت وزارة الري والوكالة الوطنية للأمن الصحي، في بيان مشترك أمس، المواطنين ومختلف الفاعلين المعنيين إلى ترسيخ الممارسات الكفيلة بترشيد استهلاك الموارد المائية، بما يسهم في حماية الموارد المائية، والحفاظ على الصحة العمومية، وتعزيز الأمن الصحي، مشددين على أن الحفاظ على الماء كمورد حيوي وثروة وطنية مشتركة، هي مسؤولية فردية وجماعية تقتضي ترشيد استعماله والتعامل معه بمسؤولية في مختلف مناحي الحياة اليومية.

كريمة. ت

أوضح ذات المصدر، أن توفر مياه آمنة وصالحة للشرب يشكل "أحد المقومات الأساسية لحماية الصحة البشرية، وتحسين جودة الحياة، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. غير أن هذا المورد الحيوي، الذي ظل لفترة طويلة ينظر إليه باعتباره متاحا بوفرة، أصبح اليوم أكثر هشاشة وتعرضا للضغوط نتيجة عوامل متعددة ومتزايدة، من بينها ارتفاع درجات الحرارة وتكرار موجات الحر وتراجع التساقطات وتفاقم فترات الجفاف".

وفي ظل تنامي الضغوط المناخية والمائية، يفرض الجفاف تحديات متزايدة على الموارد المتاحة، مما يستدعي تعزيز اليقظة واعتماد سلوكيات مسؤولة وترشيد استعمال المياه بما يضمن استدامتها ويحافظ على الاحتياجات الأساسية للسكان، حسب البيان، الذي أشار إلى أن تراجع توفر الموارد المائية أو محدودية الوصول إلى مياه سليمة وبكميات كافية قد تكون له انعكاسات بيئية وصحية واجتماعية واقتصادية. كما ن تزامن موجات الحر مع فترات الجفاف يمكن، بحسب الظروف، أن يزيد من مخاطر الجفاف الحاد والإجهاد الحراري وبعض المخاطر المرتبطة بجودة المياه، ولا سيما الأمراض المتنقلة عن طريق المياه، والأمن الصحي، وصحة المواطن ورفاهه".

وأمام هذه التحديات، أصبح من الضروري، وفقا لنفس المصدر، ترسيخ "أسس التدبير اليومي والعقلاني للمياه، باعتبار ذلك عنصرا أساسيا في حماية الصحة العمومية والحفاظ المستدام على الموارد المائية".

في هذا السياق، يشكل التسيير الرشيد للمياه تحديا مشتركا يرتبط ارتباطا وثيقا بالصحة العمومية وبالحفاظ على الموارد. ويتطلب تعبئة السلطات العمومية والمتعاملين ومختلف المستعملين، إلى جانب اعتماد سلوكيات مسؤولة للحد من الاستهلاك غير الضروري والتقليل من ضياع المياه.

واستباقا للآثار المحتملة للجفاف وتكييف الإجراءات تدريجيا مع تطور الوضعية المائية، يقترح، حسب البيان، اعتماد 4 مستويات متكاملة، كإطار إرشادي للتوعية واليقظة، تشمل أولا اليقظة، ثم الإنذار، ثم الإنذار المعزز وأخير مستوى الأزمة.

وتشكل هذه المستويات "إطارا إرشاديا للتوعية واليقظة، أما تدابير تقييد استعمالات المياه التي تكتسي طابعا تنظيميا، فتعود إلى السلطات المختصة وتطبق وفق النصوص والإجراءات المعمول بها".

في هذا الإطار، دعت الوكالة الوطنية للأمن الصحي ووزارة الري المواطنين ومختلف الفاعلين المعنيين إلى المساهمة الفعالة في الحفاظ على الموارد المائية، لا سيما من خلال اعتماد الممارسات التالية:

- تجنب تبذير المياه وحصر استعمالها في الاحتياجات الضرورية فعلا.
- تجنب استعمال المياه الصالحة للشرب في الاستخدامات التي يمكن توفير بدائل لها
- عدم ترك صنابير المياه مفتوحة دون حاجة، والحرص على إصلاح الحنفيات وشبكات المياه الداخلية التي تعرف تسربات، مع الاقتصاد في استعمال المياه أثناء مختلف الاستخدامات المنزلية.
- مراقبة استهلاك المياه داخل المنازل والمؤسسات واتخاذ الإجراءات اللازمة عند تسجيل ارتفاع غير عادي في الاستهلاك.
- الإبلاغ الفوري عن التسربات والأعطاب التي ترصد على شبكات توزيع المياه أو بالطريق العمومي لدى المؤسسات المكلفة بالخدمة العمومية للمياه والمصالح المختصة للجماعات المحلية (حسب تقديرات البنك الدولي فقد المياه داخل شبكات التوزيع يقدر بلترين مقابل 5 لترات منتجة).

الصباح
يومية إخبارية وطنية

- ترشيد سقي الحدائق والمساحات الخضراء، وتفادي السقي خلال ساعات الحر الشديد، واعتماد وسائل مقتصدة للمياه عند الاقتضاء، لا سيما الري بالتقطير.
- الحد من غسل المركبات والأرصفة والمساحات الخارجية، إلا عند الضرورة وفي الأماكن المخصصة لذلك.
- تأجيل ملء أو تجديد مياه الأحواض والمسابح الخاصة أو إعادة تعبئتها خلال فترات التوتر المائي.
- إعطاء الأولوية للمياه المخصصة للاستهلاك البشري والاستعمالات الصحية الأساسية.
- ترسيخ ثقافة المحافظة على المياه وترشيد استعمالها داخل الأسرة والمدرسة وفي المحيط المهني.
- المحافظة على مصادر المياه من التلوث، وعدم رمي النفايات أو المواد الملوثة في الأودية والمجاري المائية أو في محيط الآبار والمنشآت المائية، لما لذلك من آثار مباشرة على نوعية المياه وصحة الإنسان والبيئة
- إعادة استعمال المياه المستعملة المصفاة لغسل الطرقات وسقي الحدائق والمساحات الخضراء.

وذكر ذات المصدر أن الماء يعد "مورد حيوي وثروة وطنية مشتركة، والحفاظ عليه مسؤولية فردية وجماعية تقتضي ترشيد استعماله والتعامل معه بمسؤولية في مختلف مناحي الحياة اليومية". وعليه، فإن حماية الموارد المائية لا تقتصر على الإجراءات التقنية والإدارية، بل تبدأ أيضا من السلوك الفردي والجماعي. فالاستهلاك المسؤول للمياه، مهما بدا بسيطا، يمكن أن يسهم بصورة ملموسة في الحد من الضغط على الموارد المائية، وضمان استدامتها للأجيال الحالية والقادمة.

كما دعت وزارة الري والوكالة الوطنية للأمن الصحي المواطنين وجميع الفاعلين المعنيين إلى ترسيخ هذه الممارسات واعتمادها بصورة مستدامة، بما يسهم في حماية الموارد المائية، والحفاظ على الصحة العمومية، وتعزيز الأمن الصحي".

24-08-2026

في بيان مشترك بين وزارة الري ووكالة الأمن الصحي حول ترشيد الاستهلاك

المياه قضية أمن قومي

« في زمن أضحت التغيرات المناخية والضغط الديموغرافي يهددان استدامة الموارد الأساسية، يبرز الاستهلاك الرشيد للمياه كأحد أهم ركائز السيادة الوطنية والاستقرار المجتمعي. وتجسيدا لهذا الطرح، يأتي البيان المشترك الصادر عن وزارة الري والوكالة الوطنية للأمن الصحي ليدق ناقوس الخطر، حيث دعا كافة المواطنين ومختلف الفاعلين إلى تحويل الترشيد من مجرد دعوة توعوية إلى ممارسة يومية وثقافة راسخة.

هذا التنسيق الحكومي رفيع المستوى لا يهدف فحسب إلى حماية الثروة المائية من الهدر والتلوث، بل يؤكد في عمقه على حقيقة جوهرية، وهي أن الأمن المائي والأمن الصحي وجهان لعملة واحدة. وأن الحفاظ على هذا المورد الحيوي هو مسؤولية جماعية تتجاوز الحدود الإدارية لتصبح واجبا وطنيا يحمي حاضر البلاد ومستقبل أجيالها.

دعت وزارة الري والوكالة الوطنية للأمن الصحي، في بيان مشترك أمس الأحد، المواطنين ومختلف الفاعلين المعنيين إلى ترسيخ الممارسات الكفيلة بترشيد استهلاك الموارد المائية، بما يسهم في حماية الموارد المائية. والحفاظ على الصحة العمومية، وتعزيز الأمن الصحي، مشددين على أن الحفاظ على الماء كمورد حيوي وثروة وطنية مشتركة، هي مسؤولية فردية وجماعية تقتضي ترشيد استعماله والتعامل معه بمسؤولية في مختلف مناحي الحياة اليومية.

ترشيد الاستهلاك داخل المنازل والمؤسسات

وأورد البيان المشترك أن توفير مياه آمنة ومعالجة للشرب يشكل أحد المقومات الأساسية لحماية الصحة البشرية وتحسين جودة الحياة ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. غير أن هذا المورد الحيوي، الذي ظل لفترة طويلة ينظر إليه باعتباره متاحا بوفرة، أصبح اليوم أكثر هشاشة وتعرضا للضغوط نتيجة عوامل متعددة ومتزايدة، من بينها ارتفاع درجات الحرارة وتكرار موجات الجر وتراجع التساقطات وتفاقم فترات الجفاف".

وتكتسي المياه أهمية أساسية للصحة والحياة اليومية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي ظل تنامي الضغوط المناخية والمائية، بفرض الجفاف تحديات متزايدة على الموارد المتاحة، مما يستدعي تعزيز اليقظة واعتماد سلوكيات مسؤولة وترشيد استعمال المياه بما يضمن استدامتها ويحافظ على الاحتياجات الأساسية للسكان.

ويحسب البيان دائما فإن "تراجع توفر الموارد المائية أو محدودية الوصول إلى مياه سليمة وبكميات كافية قد تكون له انعكاسات بيئية وصحية واجتماعية واقتصادية. كما أن تزامن موجات الحر مع فترات الجفاف يمكن، حسب الظروف، أن يزيد من مخاطر الجفاف الحاد والإجهاد الحراري وبعض المخاطر المرتبطة بجودة المياه، ولا سيما الأمراض المتنقلة عن طريق المياه والأمن الصحي وصحة المواطن ورفاهه".

وأكد بيان وزارة الري والوكالة الوطنية للأمن الصحي، أنه أمام هذه التحديات، أصبح من الضروري ترسيخ "أسس التدبير اليومي والعقلاني للمياه، باعتبار ذلك عنصرا أساسيا في حماية الصحة العمومية والحفاظ المستدام على الموارد المائية".

اعتماد أربعة مستويات، اليقظة، الإنذار، الإنذار المعزز، والأزمة

وفي هذا السياق، يشكل التسيير الرشيد للمياه تحديا مشتركا يرتبط ارتباطا وثيقا بالصحة العمومية وبالحفاظ على الموارد. ويتطلب ذلك تعبئة السلطات العمومية والمتعاملين ومختلف المستعملين، إلى جانب اعتماد سلوكيات مسؤولة للحد من الاستهلاك غير الضروري والتقليل من ضياع المياه.

واستباقا للآثار المحتملة للجفاف وتكييف الإجراءات تدريجيا مع تطور الوضعية المائية، يقترح البيان المشترك، اعتماد أربعة مستويات متكاملة، كإطار إرشادي للتوعية، وهي أولا اليقظة، وهذا بهدف متابعة المؤشرات الأولية للإجهاد المائي، وتنبيه المواطنين والقطاعات المعنية إلى ضرورة اعتماد سلوكات مسؤولة وترشيد استهلاك المياه والحد من الاستعمالات غير الضرورية.

المستوى الثاني هو الإنذار، ويتم تفعيله عند تسجيل شفوط ملموسة على الموارد المائية، ويشمل اتخاذ تدابير للحد من بعض الاستعمالات غير الأساسية، مع تكثيف حملات التوعية والتحسيس بضرورة الاقتصاد في استهلاك المياه. أما المستوى الثالث، فهو الإنذار المعزز، ويعتمد عند استمرار تدهور الوضعية المائية وتصاعد مستوى الضغط على الموارد المتاحة. ويقتضي اتخاذ إجراءات أكثر صرامة لترشيد الاستهلاك والحفاظ على المخزون المائي، تفاديا للوصول إلى مرحلة حرجة.

ويخص المستوى الرابع والأخير، الأزمة، ويفعل عند بلوغ الوضعية المائية مرحلة حرجة تستدعي إعطاء الأولوية المطلقة لتأمين مياه الشرب والاستعمالات الصحية ومتطلبات السلامة العامة، مع تقييد معظم الاستخدامات الأخرى، بما يضمن الحفاظ على الاحتياجات الحيوية للسكان.

للإشارة، فإن هذه المستويات الأربعة تشكل، بحسب البيان المشترك لوزارة الري والوكالة الوطنية للأمن الصحي، "إطارا إرشاديا للتوعية واليقظة. أما تدابير تقييد استعمالات المياه التي تكتسي طابعا تنظيميا، فتعود إلى السلطات المختصة وتطبق وفق النصوص والإجراءات المعمول بها".

تجنّب تبذير المياه وحصر استعمالها في الاحتياجات الضرورية فعلا

في هذا الإطار، تدعو الوكالة الوطنية للأمن الصحي ووزارة الري المواطنين ومختلف الفاعلين المعنيين إلى الإسهام الفعال في الحفاظ على الموارد المائية، لا سيما من خلال اعتماد تجنب تبذير المياه وحصر استعمالها في الاحتياجات الضرورية فعلا، وتجنب استعمال المياه الصالحة للشرب في الاستخدامات التي يمكن توفير بدائل لها، وعدم ترك صنابير المياه مفتوحة دون حاجة، والحرص على إصلاح الحنفيات وشبكات المياه الداخلية التي تعرف تسربات، مع الاقتصاد في استعمال المياه في أثناء مختلف الاستخدامات المنزلية. إضافة إلى مراقبة استهلاك المياه داخل المنازل والمؤسسات واتخاذ الإجراءات اللازمة عند تسجيل ارتفاع غير عادي في الاستهلاك، وكذا الإبلاغ الفوري عن التسربات والأعطاب التي ترصد على شبكات توزيع المياه أو بالطريق العمومي لدى المؤسسات المكلفة بالخدمة العمومية للمياه والمصالح المختصة للجماعات المحلية.

وبحسب تقديرات البنك الدولي، فإن فقد المياه داخل شبكات التوزيع يقدر بثلاثين مقابل 05 لترات منتجة. زيادة على ذلك، فإن الإسهام الفعال في الحفاظ على الموارد المائية، يقتضي ترشيد سقي الحدائق والمساحات الخضراء، وتفادي السقي خلال ساعات الحر الشديد، واعتماد وسائل مقتصدة للمياه عند الاقتضاء، لا سيما الري بالتنقيط، مع الحد من غسل المركبات والأرصفة والمساحات الخارجية، إلا عند الضرورة وفي الأماكن المخصصة لذلك.

الماء "مورد حيوي وثروة وطنية مشتركة والحفاظ عليه مسؤولية فردية وجماعية"

كما يقتضي الأمر تأجيل ملء أو تجديد مياه الأحواض والمسابح الخاصة أو إعادة تعبئتها خلال فترات التوتر المائي، مع إعطاء الأولوية للمياه المخصصة للاستهلاك البشري والاستعمالات الصحية الأساسية، وترسيخ ثقافة المحافظة على المياه وترشيد استعمالها داخل الأسرة والمدرسة وفي المحيط المهني، مع المحافظة على مصادر المياه من التلوث، وعدم رمي النفايات أو المواد الملوثة في الأودية والمجاري المائية أو في محيط الآبار والمنشآت المائية، لما لذلك من آثار مباشرة على نوعية المياه وصحة الإنسان والبيئة، وكذا إعادة استعمال المياه المستعملة المصفاة لغسل الطرقات وسقي الحدائق والمساحات الخضراء.

وأورد البيان المشترك، كذلك، أن الماء "مورد حيوي وثروة وطنية مشتركة والحفاظ عليه مسؤولية فردية وجماعية تقتضي ترشيد استعماله والتعامل معه بمسؤولية في مختلف مناحي الحياة اليومية". وخلص بيان الوكالة الوطنية للأمن الصحي ووزارة الري إلى أن حماية الموارد المائية لا تقتصر على الإجراءات التقنية والإدارية، بل تبدأ أيضا من السلوك الفردي والجماعي. فالاستهلاك المسؤول للمياه، مهما بدا بسيطا، يمكن أن يسهم بصورة ملموسة في الحد من الضغط على الموارد المائية، وضمان استدامتها للأجيال الحالية والقادمة.

وبناء على ذلك، تدعو وزارة الري والوكالة الوطنية للأمن الصحي، المواطنين وجميع الفاعلين المعنيين إلى ترسيخ هذه الممارسات واعتمادها بصورة مستدامة، بما يسهم في حماية الموارد المائية، والحفاظ على الصحة العمومية، وتعزيز الأمن الصحي". ●

م. ن. حفيظ

24-08-2026

عنابة:

تسليم مرتقب لثماني محطات رفع مياه الأمطار بالبوني

» يرتقب تسليم ثماني محطات لرفع مياه الأمطار بإقليم بلدية البوني بولاية عنابة بعد استكمال أشغال إعادة تأهيلها وتجهيزها، بحسب ما أفاد به، أمس، إطار بمصلحة التطهير بمديرية الري.

و أوضح منير سعدي أن أشغال إعادة تأهيل وتجهيز المحطات الثماني بلغت نسبة 75 بالمائة، مشيرا إلى أن ورشات المشروع تعرف وتيرة متسارعة تسمح باستكماله في الآجال المحددة.

وتتوزع المحطات المذكورة على عدد من المناطق التابعة لبلدية البوني على غرار البوني الأولى والثانية وبوخضرة والعلاليق و400 مسكن بسيدي سالم ومحطة غربي عيسى.

وتشمل العملية -بحسب المصدر نفسه- إعادة تأهيل وتجديد التجهيزات الخاصة بهذه المنشآت، بما يسمح بتحسين أدائها ورفع قدرتها على صرف مياه الأمطار، لاسيما خلال فترات التساقطات الغزيرة.

وتكتسي هذه المحطات، وفق المسؤول ذاته، أهمية في منظومة التطهير وتصريف مياه الأمطار ببلدية البوني من خلال عملها على رفع المياه المتجمعة وتوجيهها عبر شبكات التصريف، بما يقلل من احتمالات تشكل البرك خلال فترات التقلبات الجوية.

وأج

الحياة

24-08-2026

تيبازة

قطع خدمة التزويد بالمياه عن الزبائن المتخلفين

في إطار خطة العمل الرامية إلى استرجاع الديون المستحقة لدى الزبائن عبر إقليم ولاية #تيبازة، قامت فرق "سيال" الأحد بقطع خدمة التزويد بالمياه عن الزبائن المتخلفين عن تسديد الفواتير في الآجال المحددة، رغم الإعذارات المتكررة، وذلك على مستوى حي عدل 1900 مسكن الشايق، ببلدية الشعيبة.

تندرج هذه العملية في إطار حرص شركة "سيال" على ضمان التوازن المالي للمؤسسة وتحصيل الديون العالقة، ما من شأنه المساهمة في ضمان استمرارية الخدمة العمومية للمياه.

ودعت شركة "سيال" زبائنها المعنيين بعملية القطع، إلى التقرب من وكالاتها التجارية أووكالتها الرقمية، لتسوية وضعيتهم والاستفادة من الخدمات المتاحة لضمان عودة خدمة التزويد في أقرب الآجال. ولتجنب عملية القطع، تذكر "سيال" زبائنها الكرام بتوفر جملة من التسهيلات والخدمات التي يمكن الاستفادة منها على غرار:

- جدولة الدفع: إمكانية تقسيط الديون عبر جدول زمني يتناسب مع قدراتكم المالية.
-الدفع الإلكتروني: عبر منصتي "فاتورتي" و"وكالتي" دون عناء التنقل.
- الدفع المسبق: خيارات مرنة للتحكم أكثر في ميزانيتكم.

وأشارت "سيال" إلى أن تسديد الفواتير في الآجال المحددة خطوة لضمان استمرارية الخدمة العمومية للمياه.

الحياة العربية
ELHAYET EL ARABIYA
يومية وطنية إخبارية
تأسست سنة 1993

24-08-2026

من آلية التدخل الظرفي إلى منطق الاستشراف.. عبد الوحيد صرارمة لـ"الشعب":

استراتيجية الرئيس تبون ضمانة الأمن المائي

■ المخطّط الرئاسي للمياه وضع الجزائر في صدارة الفاعلين إقليميا
■ الربط بين تحلية مياه البحر والطاقة الشمسية.. استدامة الموارد

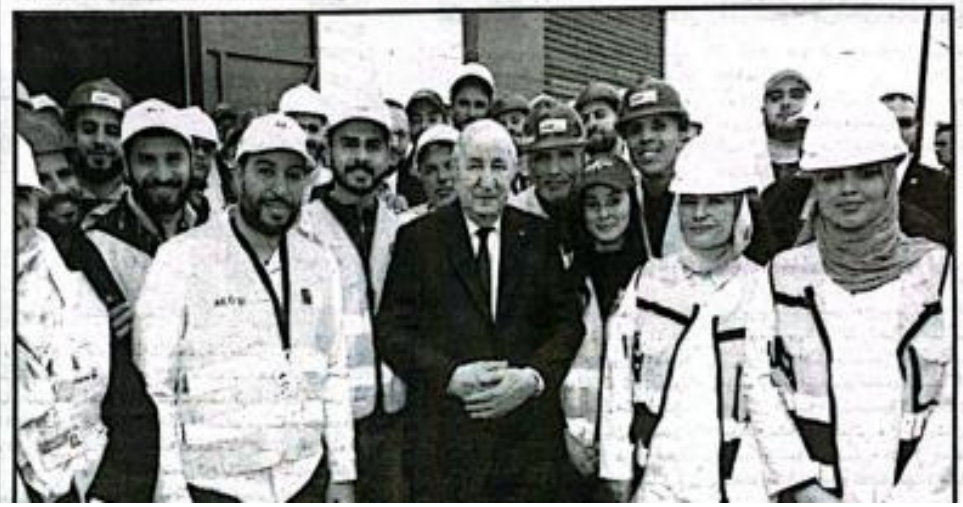

كشف الباحث في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الشهيد العربي بن مهيدي في ولاية أم البواقي، البروفيسور عبد الوحيد صرارمة، إنّ الاستراتيجية الوطنية للمياه 2021-2030، تمثّل تحولا مهما في العقيدة المائية الجزائرية؛ كونها انتقلت من منطق التدخّل الظرفي لمعالجة الأزمات المستجدة إلى منطق التخطيط الاستباقي الاستشرافي طويل المدى.

سفيان حشيفة

أبرز البروفيسور صرارمة عبد الوحيد، في تصريح لـ"الشعب"، أنّ هذه الاستراتيجية المعلنة ترتكز على جعل تحلية مياه البحر توفّر 60 بالمائة من احتياجات الجزائر من المياه في أفق 2030، ما يعكس إدراكا رسميا بأهمية تحقيق الأمن المائي بتوجيه من رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

وأكّد صرارمة أنّ هذه الخطة تقوم على ثلاثة محاور مترابطة تتعلّق بتوسيع التحلية، وتعزيز البنية التحتية التقليدية للموارد المائية، ثمّ ترشيد الاستهلاك وإعادة استخدام المياه المسترجعة. وهذه المقاربة المتعدّدة ضرورية؛ لأنّ أيّ سياسة تعتمد على حل واحد فقط ستكون غير قادرة على مواجهة الصدمات المناخية المستقبلية.

ويشكّل محور تحلية مياه البحر بالفعل، الرّكيزة الكبرى في السياسة المائية الجديدة للجزائر الجديدة؛ ذلك أنّ الدولة أنجزت على أرض الواقع ضمن البرنامج الأول للتحلية 11 محطة بطاقة إنتاجية بلغت 2.11 مليون متر مكعب يوميا، ثمّ أضافت 3 محطات في إطار المخطّط الاستعجالي، إلى جانب 5 محطات أخرى ضمن البرنامج التكميلي، بما يوفّر حوالي 1.5 مليون متر مكعب يوميا إضافية، بحسب قوله.

وبحلول عام 2025 – مثلما سجّل صرارمة – أصبحت الجزائر تمتلك أكثر من 15 محطة تحلية موزّعة على عدة ولايات ساحلية مثل الجزائر العاصمة ووهران والطارف وبومرداس ومستغانم وبجاية ومسكيانة وتيبازة وتيزي وزو، في حين تبرز محطة فوكة بولاية تيبازة باعتبارها من أهم المحطات بطاقة إنتاج تصل إلى 300 ألف متر مكعب يوميا. وتعكس هذه الأرقام تحول الجزائر تدريجيا إلى أحد أهم الفاعلين في مجال التحلية إفريقيا وعربيا ومتوسطيا.

وتابع: «دخول محطة الرأس الأبيض في وهران حيّز الخدمة في فيفري 2025 يعد خطوة مهمة جدا، خاصة أنها رفعت قدرة إنتاج المياه في الولاية من 450 ألف إلى 750 ألف متر مكعب يوميا، وهو ما سمح بعودة التزويد اليومي بالمياه لنحو 70 بالمائة من السكان. والأهم من ذلك أنّ مشاريع التحلية الجديدة لم تعد موجّهة فقط للمدن الساحلية، بل أصبحت مرتبطة بشبكات تحويل تمتد حتى 250 كيلومترا جنوبا لتزويد ولايات داخلية مثل الجلفة والأغواط وسعيدة، ما يعني أنّ الجزائر بصدد بناء شبكة أمن مائي وطنية حديثة ومتطوّرة تتجاوز الاعتبارات الجغرافية التقليدية». ومن النقاط الإيجابية، اعتماد الجزائر على تقنية التناضح العكسي، وهي عملية فصل فيزيائية تعتمد على تمرير الماء عبر أغشية شبه نافذة تحت ضغط عال لعزل الأملاح الذائبة، إذ أصبحت هذه التّقنية المعيار الأساسي لإنتاج المياه العذبة باعتبارها أقل كلفة وأكثر جودة مقارنة بالتقنيات الحرارية القديمة. غير أنّ القيمة الاستراتيجية الحقيقية لا تكمن فقط في التكنولوجيا المستعملة، بل في تطور الكفاءات الوطنية التي أصبحت تشرف على تسيير وتشغيل هذه المحطات، وهو عنصر بالغ الأهمية؛ لأنه يعزّز السيادة المائية ويقلّل التبعية التقنية للخارج، وفقا للباحث ذاته.

وأردف صرارمة: مرغم هذا التقدّم، تظلّ التحلية مكلفة نوعا ما؛ لأنها ترتبط بكلفة استثمار وتشغيل مرتفعة، خاصة من حيث استهلاك الطاقة. وهنا، أعتقد أنّ التحدي الحقيقي للجزائر خلال السنوات المقبلة، سيكون في الربط بين سياسة التحلية والانتقال الطاقوي، ومن غير المنطقي بناء أمن مائي قائم بالكامل على طاقة تقليدية مرتفعة الكلفة والانبعاثات. ولذلك، يجب أن تتحول محطات التحلية الجديدة تدريجيا إلى محطات هجينة تعتمد على الطاقة الشمسية، خصوصا وأنّ الجزائر تمتلك واحدا من أكبر الاحتياطات الشمسية المستدامة في العالم. كما أنّ قضية الرجيع الملحي الناتج عن التحلية يجب أن تؤخذ بجدية أكبر، لأنّ تصريفه قد يؤثر مستقبلا على التوازن البيئي البحري والثروة السمكية. وبالتالي، فإنّ أيّ توسّع في تحلية مياه البحر ينبغي أن يكون مصحوبا باستثمارات موازية في تكنولوجيا الطاقة الشمسية والبيئية ومعالجة المخلفات».

أمّا فيما يتعلق بالموارد التقليدية، رأى محدّثنا أنّ الجزائر حقّقت تقدما مهما. وبلغت قدرات التخزين الحالية 8.6 مليار متر مكعب عبر 81 سدا، مع تطلّعات للوصول إلى 9 مليارات متر مكعب. وأنجزت الدولة 18 نظام تحويل مائي كبير، إضافة إلى 604 منشأة تعبئة بين سدود صغيرة وحواجز مائية.

فضلا عن حفر نحو 290 ألف بئر. إلاّ أنّ الإشكال المطروح هنا هو أن البنية التحتية وحدها لا تكفي إذا لم ترافقها حوكمة فعّالة للمياه وترشيد واسع النطاق؛ لأنّ هناك جزء معتبر من المياه الموزّعة يضيع بسبب التسرّبات وتقادم الشبكات وحتى الهدر المنزلي، وهو ما يعني أنّ الاستثمار في «صيانة الشبكات» لا يقل أهمية عن الاستثمار في «إنتاج المياه». وفي بعض الحالات، يمكن تقليص العجز المائي عبر تقليص التسرّبات وترشيد الاستهلاك قبل حتى بناء محطات جديدة. ومن جهة أخرى، يوجد تحدّ مرتبط بالقطاع الفلاحي الذي يستهلك بين 70 و75 بالمائة من الموارد المائية الوطنية، ما يفرض إعادة النظر في نموذج الري الزراعي نفسه؛ لأنّ الاستمرار في الزراعات المستهلكة للمياه في مناطق تعاني من الإجهاد المائي قد يصبح غير قابل للاستدامة اقتصاديا وبيئيا. ومن هنا، تأتي أهمية محور التدوير وإعادة استخدام المياه المستعملة لفائدة القطاع الزراعي، حيث تمتلك الجزائر اليوم أكثر من 220 محطة لمعالجة المياه، فيما تفتقر كمية مياه الصرف الصحي بأكثر من 1.5 مليار متر مكعب سنويا. والاستراتيجية الوطنية تستهدف تخصيص مليارَي متر مكعب سنويا من المياه المعالجة للري الزراعي لاسيما للأشجار المثمرة، وفقا له.

واعتبر محدّثنا هذا التوجه في «غاية القيمة»؛ لأنه يسمح بتحويل المياه المعالجة من «عبء بيئي» إلى «مورد اقتصادي مستدام»، مشيرا أنّ العديد من الدول المتقدمة أصبحت تعتبر إعادة التدوير المائي أحد أعمدة الاقتصاد الأخضر، بيد أنّ نجاح هذا المسار يتطلّب رفع جودة المعالجة، وبناء شبكات توزيع منفصلة للمياه المسترجعة، وتغيير الثقافة المجتمعية تجاه استخدامها.

ثمّن البروفيسور صرارمة بدور توصيع ثقافة ترشيد الاستهلاك المائي في أوساط المجتمع، مشدّدا على تحويلها إلى سياسة وطنية شاملة، وليس مجرّد حملات توعوية موسمية، بالتوازي مع مواصلة جهود عصرنة الشبكات، وتعميم العدادات، وتطوير أنظمة السقي الحديثة المقتصدة للري الزراعي، وتكييف أسعار المياه، بغية بناء منظومة اقتصادية مائية مستديمة قائمة على اعتبار

الشعب

يومية وطنية إخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962

24-08-2026

الشعب
يومية وطنية إخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962
24-08-2026

وزارة الزي ووكالة الأمن الصحي تدعوان إلى ترسيخ سلوكيات مسؤولة..

هذه مستويات "اليقظة" لمواجهة الشحّ المائي..

■ ترشيد استهلاك المياه.. يقظة جماعية لحماية المورد الحيوي وتعزيز الأمن الصحي
■ حماية المياه تبدأ من السلوك اليومي.. دعوة وطنية لوقف التبذير والتسربات

دعت وزارة الزي والوكالة الوطنية للأمن الصحي المواطنين ومختلف الفاعلين إلى تعزيز الممارسات الكفيلة بترشيد استهلاك المياه، باعتبارها موردا حيويا وثروة وطنية مشتركة، مؤكّدة أنّ الحفاظ عليها يرتبط بشكل مباشر بحماية الصحة العمومية وتعزيز الأمن الصحي وضمان استدامة الاحتياجات الأساسية للسكان.

الهادي.ش/واج

أكّدت الهيئتان، في بيان مشترك، أنّ توفير مياه آمنة وصالحة للشرب يشكّل أحد المقومات الأساسية لحماية صحة الإنسان وتحسين نوعية الحياة ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتواجه الموارد المائية – في المقابل – ضغوطا متزايدة بفعل ارتفاع درجات الحرارة وتكرار موجات الحرّ وتراجع التساقطات وتفاقم فترات الجفاف، الأمر الذي يفرض تعزيز اليقظة وترسيخ سلوكيات مسؤولة في استعمال المياه.

وأوضح البيان المشترك أنّ تراجع توفر الموارد المائية أو محدودية الوصول إلى مياه سليمة وبكميات كافية، يمكن أن ينعكس على مختلف المجالات البيئية والصحية والاجتماعية والاقتصادية، لاسيما مع تزامن موجات الحرّ مع فترات الجفاف، بما قد يرفع مخاطر الجفاف الحاد والإجهاد الحراري وبعض المخاطر المرتبطة بجودة المياه، ومنها الأمراض المتنقلة عن طريق المياه.

وفي ظل هذه المعطيات، شدّدت وزارة الزي والوكالة الوطنية للأمن الصحي على أهمية التدبير العقلاني للمياه في الحياة اليومية، باعتباره أحد المكونات الأساسية لحماية الصحة العمومية والحفاظ على الموارد المائية. ويتطلّب ذلك تعبئة السلطات العمومية والمتعاملين ومختلف المستعملين، إلى جانب اعتماد سلوكيات عملية للحدّ من الاستهلاك غير الضروري وتقليص ضياع المياه.

أربعة مستويات لليقظة..

اقترح البيان المشترك أربعة مستويات متكاملة، باعتبارها إطارا إرشاديا للتوعية واليقظة واستباق الآثار المحتملة للجفاف، مع تكييف الإجراءات تدريجيا وفقا لتطور الوضعية المائية.

ويتمثل المستوى الأول في «اليقظة»، ويهدف إلى متابعة المؤشرات الأولية للإجهاد المائي وتنبيه المواطنين والقطاعات المعنية إلى ضرورة اعتماد سلوكيات مسؤولة وترشيد الاستهلاك والحد من الاستخدامات غير الضرورية.

أمّا مستوى «الإنذار»، فيفعّل عند تسجيل ضغوط ملموسة على الموارد المائية، ويتضمّن اتخاذ تدابير للحد من بعض الاستخدامات غير الأساسية، بالتوازي مع تكثيف حملات التوعية والتحسيس بأهمية الاقتصاد في استهلاك المياه.

ويأتي مستوى «الإنذار المعزّز» عند استمرار تدهور الوضعية المائية وتصاعد الضغط على الموارد المتاحة، حيث تقتضي المرحلة اتخاذ إجراءات أكثر صرامة لترشيد الاستهلاك والحفاظ على المخزون المائي، تفاديا للوصول إلى وضعية حرجة.

وبخصوص المستوى الرابع والمتعلق بـ«الأزمة»، فإنه يكون عند بلوغ الوضعية المائية مرحلة حرجة تستدعي إعطاء الأولوية المطلقة لتأمين مياه الشرب والاستعمالات الصحية ومتطلّبات السلامة العامة، مع تقييد معظم الاستخدامات الأخرى بما يضمن الحفاظ على الاحتياجات الحيوية للسكان.

وأكّدت الهيئتان أنّ هذه المستويات تندرج ضمن إطار إرشادي للتوعية واليقظة، في حين تعود تدابير تقييد استعمالات المياه ذات الطابع التنظيمي إلى السلطات المختصة، وتطبّق وفقا للنصوص والإجراءات المعمول بها.

سلوكيات يومية للحدّ من التبذير

في الجانب المتعلق بالممارسات اليومية، دعت وزارة الزي والوكالة الوطنية للأمن الصحي إلى تجنّب تبذير المياه وحصر استعمالها في الاحتياجات الضرورية، فضلا عن تفادي استخدام المياه الصالحة للشرب في أغراض يمكن توفير بدائل لها، كما شدّدتا على أهمية عدم ترك الصنابير مفتوحة دون حاجة، وإصلاح الحنفيات وشبكات المياه الداخلية التي تعرف تسرّبات، إلى جانب مراقبة الاستهلاك داخل المنازل والمؤسّسات والتدخّل عند تسجيل ارتفاع غير عادي في الكميات المستعملة.

ودعت الهيئتان إلى التبليغ الفوري عن التسرّبات والأعطاب التي تسجّل على شبكات توزيع المياه أو بالطريق العمومي لدى المؤسّسات المكلّفة بالخدمة العمومية للمياه والمصالح المختصة للجماعات المحلية، خاصة أنّ الحد من ضياع المياه في شبكات التوزيع يمثل أحد المجالات المهمة لترشيد المورد.

وتشمل الممارسات الموصى بها ترشيد سقي الحدائق والمساحات الخضراء، وتفادي السقي خلال ساعات الحرّ الشديد، واعتماد وسائل مقتصدة

للمياه، لاسيما الري بالتنقيط، إلى جانب الحد من غسل المركبات والأرصفة والمساحات الخارجية إلا عند الضرورة، وفي الأماكن المخصّصة لذلك.

ودعت الهيئتان في بيانهما المشترك إلى تأجيل ملء أو تجديد مياه الأحواض والمسابح الخاصة خلال فترات التوتر المائي، وإعطاء الأولوية لمياه الشرب والاستعمالات الصحية الأساسية، مع ترسيخ ثقافة المحافظة على المياه داخل الأسرة والمدرسة والمحيط المهني.

حماية المياه تبدأ من السلوك

شدّد البيان المشترك على ضرورة حماية مصادر المياه من التلوث، من خلال عدم رمي النفايات والمواد الملوثة في الأودية والمجاري المائية أو في محيط الآبار والمنشآت المائية، بالنظر إلى انعكاسات ذلك المباشرة على نوعية المياه وصحة الإنسان والبيئة، كما أشار إلى أهمية إعادة استعمال المياه المستعملة المصفاة في بعض الاستخدامات، مثل غسل الطرقات وسقي الحدائق والمساحات الخضراء، بما يسمح بتقليص الضغط على الموارد المائية التقليدية.

وأكّدت وزارة الزي والوكالة الوطنية للأمن الصحي أنّ حماية الموارد المائية تتجاوز الإجراءات التقنية والإدارية لتشمل السلوك الفردي والجماعي، واعتبرتا أنّ ترشيد الاستهلاك، حتى في أبسط الاستخدامات اليومية، يمكن أن يساهم في الحد من الضغط على الموارد وضمان استدامتها.

وتأتي هذه الدعوة في سياق تنامي التحديات المرتبطة بالمناخ وتزايد الحاجة إلى إدارة أكثر عقلانية للموارد المائية، بما يضمن توفير المياه للاحتياجات الأساسية للسكان ويحافظ على الصحة العمومية ويعزّز الأمن الصحي، مع ترسيخ ثقافة جماعية تقوم على المسؤولية في التعامل مع الماء باعتباره ثروة وطنية وحقا للأجيال الحالية والقادمة.

VIGILANCE SÉCHERESSE

Préserver les ressources en eau pour protéger la santé publique et renforcer la sécurité sanitaire

Le ministère de l'Hydraulique et l'Agence nationale de sécurité sanitaire (ANSS) ont appelé, dimanche dans un communiqué conjoint, les citoyens et l'ensemble des acteurs concernés à ancrer durablement les pratiques de rationalisation de l'eau et à les adopter de manière pérenne afin de contribuer à la préservation de la ressource, à la protection de la santé publique et au renforcement de la sécurité sanitaire, soulignant que la préservation de l'eau, en tant que ressource vitale et patrimoine national commun, est une responsabilité individuelle et collective qui exige une utilisation rationnelle et un comportement responsable dans tous les aspects de la vie quotidienne.

Photo : DR

Le communiqué a précisé que «la disponibilité d'une eau sûre et potable constitue l'un des fondements essentiels pour la protection de la santé humaine, pour l'amélioration de la qualité de vie et pour le soutien au développement économique et social. Cependant, cette ressource vitale, longtemps considérée comme abondamment disponible, est aujourd'hui plus vulnérable et davantage soumise à des tensions résultant de facteurs multiples et croissants, notamment l'augmentation des températures, la répétition des vagues de chaleur, la diminution des précipitations et l'aggravation des périodes de sécheresse».

L'eau revêt une importance fondamentale pour la santé, la vie quotidienne ainsi que pour le développement économique et social. Dans un contexte marqué par l'intensification des tensions climatiques et hydriques, la sécheresse impose des défis croissants aux ressources disponibles ce qui nécessite un renforcement de la vigilance, l'adoption de comportements responsables et une utilisation rationnelle de l'eau afin d'en garantir la durabilité et préserver ainsi les besoins essentiels de la population. Selon le communiqué, «la diminution de la disponibilité des ressources en eau ou l'accès limité à une eau salubre en quantité suffisante se traduira par des répercussions environnementales, sanitaires, sociales et économiques.

De même, la concomitance des vagues de chaleur et des périodes de sécheresse peut, selon les circonstances, accroître les risques liés à la déshydratation aiguë, à l'hyperthermie, ainsi qu'à certains risques associés à la qualité de l'eau, notamment aux maladies à transmission hydrique, à la sécurité sanitaire et au bien-être du citoyen».

Face à ces défis, «il serait impératif de consolider les principes d'une gestion quotidienne et rationnelle de l'eau, celle-ci constituant un élément essentiel de la protection de la santé publique et de la préservation durable des ressources hydriques».

Dans ce contexte, la gestion rationnelle de l'eau constitue un défi commun étroitement lié à la santé publique et à la préservation des ressources. Elle nécessite la mobilisation des autorités publiques, des opérateurs et des différents usagers, ainsi que l'adoption de comportements responsables permettant de réduire les consommations non nécessaires et de limiter les pertes en eau. Afin d'anticiper les effets potentiels de la sécheresse et d'adapter progressivement les mesures à l'évolution de la situation hydrique, il est proposé d'adopter quatre niveaux complémentaires, servant de cadre indicatif de sensibilisation et de vigilance :

1. Vigilance : Ce niveau vise à assurer le suivi des premiers indicateurs de stress hydrique et à sensibiliser les citoyens ainsi que les secteurs concernés à la nécessité d'adopter des comportements responsables, de rationaliser la consommation d'eau et de limiter les usages non indispensables.

2. Alerte : Ce niveau est activé lorsque des tensions significatives sur les ressources en eau sont constatées. Il comprend la mise en œuvre de mesures visant à réduire certains usages non essentiels, accompagnée d'un renforcement des actions de sensibilisation et d'information sur la nécessité d'économiser l'eau.

3. Alerte renforcée : Ce niveau est adopté lorsque la situation hydrique continue de se dégrader et que la tension sur les ressources disponibles s'intensifie. Il implique la mise en œuvre de mesures plus strictes de maîtrise de la consommation et de préservation des réserves en eau afin d'éviter d'atteindre un seuil critique.

4. Crise : Ce niveau est déclenché lorsque la situation hydrique atteint un stade critique nécessitant d'accorder une priorité absolue à l'approvisionnement en eau potable, aux usages sanitaires et aux exigences de sécurité publique, tout en limitant la majorité des autres usages, afin de préserver les besoins vitaux de la population.

Il convient de préciser que ces niveaux constituent un cadre indicatif de sensibilisation et de vigilance. En revanche, les mesures de restriction des usages de l'eau revêtant un caractère réglementaire relèvent des autorités compétentes et sont appliquées conformément aux textes et procédures en vigueur.

Dans ce cadre, l'Agence nationale de sécurité sanitaire et le ministère de l'Hydraulique incitent les citoyens ainsi que l'ensemble des acteurs concernés à contribuer activement à la préservation des ressources en eau, notamment à travers l'adoption des pratiques suivantes :

Eviter le gaspillage de l'eau et en réserver l'usage aux besoins réellement nécessaires.

Eviter d'utiliser l'eau potable pour des usages pour lesquels des solutions alternatives peuvent être envisagées.

Ne pas laisser les robinets ouverts inutilement et veiller à réparer les robinets et les réseaux d'eau internes présentant des fuites, tout en économisant l'eau lors des différents usages domestiques.

Surveiller la consommation d'eau au sein des ménages et des établissements et prendre les mesures nécessaires en cas d'augmentation inhabituelle de la consommation.

Signaler, sans délai, les fuites et les dysfonctionnements constatés sur les réseaux de distribution d'eau ou sur la voie publique auprès des organismes chargés du service public de l'eau et des services compétents des collectivités locales (selon les estimations de la Banque mondiale, les pertes d'eau au sein des réseaux de distribution sont estimées à deux litres pour cinq litres produits). Rationaliser l'arrosage des jardins et des espaces verts, éviter l'arrosage durant les heures de forte chaleur et privilégier, lorsque cela est possible, des techniques économes en eau notamment l'irrigation goutte à goutte.

Limiter le lavage des véhicules, des trottoirs et des espaces extérieurs, sauf en cas de nécessité et dans les lieux prévus à cet effet.

Reporter le remplissage, le renouvellement ou la remise à niveau de l'eau des bassins et piscines privés durant les périodes de tension hydrique. Accorder la priorité à l'eau destinée à la consommation humaine et aux usages sanitaires essentiels.

Promouvoir une culture de préservation de l'eau et de rationalisation de son utilisation au sein de la famille, de l'école et du milieu professionnel. Préserver les ressources en eau de toute pollution et éviter le rejet de déchets ou de substances polluantes dans les oueds, les cours d'eau ou à proximité des puits et des ouvrages hydrauliques, compte tenu de leurs effets directs sur la qualité de l'eau, la santé humaine et l'environnement.

Réutiliser les eaux usées traitées pour le lavage des voiries ainsi que pour l'arrosage des jardins et des espaces verts.

L'eau, note la même source, est «une ressource vitale et un patrimoine national commun. Sa préservation constitue une responsabilité individuelle et collective qui exige une utilisation rationnelle et un comportement responsable dans tous les aspects de la vie quotidienne».

Ainsi, la protection des ressources en eau ne se limite pas aux seules mesures techniques et administratives, elle commence également par les comportements individuels et collectifs.

Une consommation responsable de l'eau, même à petite échelle, peut contribuer de manière concrète à réduire la tension sur les ressources hydriques et à garantir leur durabilité au bénéfice des générations présentes et futures.

Dans ce contexte, «le ministère de l'Hydraulique et l'Agence nationale de sécurité sanitaire appellent les citoyens, ainsi que l'ensemble des acteurs concernés, à ancrer durablement ces pratiques et à les adopter de manière pérenne, ceci afin de contribuer à la préservation des ressources en eau, à la protection de la santé publique et au renforcement de la sécurité sanitaire».

APS

Le Soir D'ALGERIE

24-08-2026

ON VOUS LE DIT

Une station d'épuration mise en service à Frenda (Tiaret)

Une station d'épuration des eaux usées a été mise en service à Frenda (Tiaret), a indiqué le directeur de l'hydraulique, Laïd Aïssani. Réalisée dans le cadre du programme sectoriel pour 2 milliards de dinars, l'infrastructure dispose d'une capacité de traitement de 12 000 m³ par jour, soit 4,3 millions de mètres cubes annuellement. Elle est destinée à répondre aux besoins de 161 000 habitants à l'horizon 2050. Dotée d'un système de contrôle à distance, elle comprend notamment des bassins de prétraitement, d'aération et de clarification, ainsi que des unités de traitement des boues. Implantée près des terres agricoles de Letat, la station permettra également de valoriser les eaux traitées pour l'irrigation. Des consultations ont été engagées avec les services techniques et les agriculteurs pour étudier la création d'un périmètre agricole irrigué de 1300 hectares.

El Watan
LE QUOTIDIEN INDÉPENDANT

24-08-2026

TIARET. FRENDA

Mise en service d'une station d'épuration des eaux usées

Une station d'épuration des eaux usées a récemment été mise en service dans la ville de Frenda (wilaya de Tiaret), a-t-on appris, samedi, auprès du directeur de l'Hydraulique, Laïd Aïssani. Cette infrastructure, réalisée dans le cadre du programme sectoriel pour un coût de 2 milliards de dinars, est capable de traiter 12.000 m3/ d'eaux usées / jour, soit l'équivalent de 4,3 millions de m3/ an, a précisé le responsable. Il a ajouté qu'elle a été conçue pour traiter les eaux usées produites par une population estimée à 161.000 habitants, ce qui permettra de répondre aux besoins de la population de la ville de Frenda jusqu'à l'horizon 2050. Dotée d'un système de contrôle à distance, la station dispose d'équipements mécaniques et électroniques modernes installés dans ses différents compartiments et installations, notamment des bassins destinés à la réception des eaux, des bassins de prétraitement, ainsi que des bassins d'aération, de clarification et de traitement chimique. Elle comprend également des unités dédiées à l'élimination des boues et à leur séchage naturel, ainsi qu'à leur traitement mécanique et chimique, selon la même source. Cette station, réalisée à proximité des terres agricoles de la région de Letat, permettra de valoriser les eaux traitées et de les réutiliser à des fins agricoles, conformément aux orientations des hautes autorités du pays. Dans ce cadre, des consultations ont été engagées entre les autorités locales, les services techniques et les agriculteurs riverains de la station afin de lancer une étude technique pour la création d'un périmètre agricole irrigué d'une superficie de 1.300 hectares, a-t-on indiqué.

Le Courrier d'Algérie
L'INFORMATION AU QUOTIDIEN

24-08-2026

MIDI
Libre
QUOTIDIEN NATIONAL D'INFORMATION
N° 5603 | Lundi 24 août 2026 - Prix : 10 DA - www.lemidi-dz.com

MARCHÉ NORVÉGIEN DE L'AMMONIAC

L'ALGÉRIE UN GRAND FOURNISSEUR

LUTTE CONTRE LES PRATIQUES COMMERCIALES ILLICITES

LE MINISTÈRE DU COMMERCE SERRE LA VIS

VIGILANCE SÉCHERESSE

APPEL À UNE GESTION RATIONNELLE DE L'EAU

MINISTÈRE DU TRAVAIL

« TABLIGH » CONTRE LA CORRUPTION

USAGE DES PRODUITS PYROTECHNIQUES

LE MINISTÈRE DE LA SANTÉ MET EN GARDE

VIGILANCE SÉCHERESSE

Appel à une gestion rationnelle de l'eau

Le ministère de l'Hydraulique et l'Agence nationale de sécurité sanitaire (ANSS) ont appelé, dimanche dans un communiqué conjoint, les citoyens et l'ensemble des acteurs concernés à ancrer durablement les pratiques de rationalisation de l'eau et à les adopter de manière pérenne afin de contribuer à la préservation de la ressource, à la protection de la santé publique et au renforcement de la sécurité sanitaire, soulignant que la préservation de l'eau, en tant que ressource vitale et patrimoine national commun, est une responsabilité individuelle et collective qui exige une utilisation rationnelle et un comportement responsable dans tous les aspects de la vie quotidienne.

Le communiqué a précisé que "la disponibilité durable des eaux est un levier stratégique constituant l'un des fondements essentiels pour la protection de la santé humaine, pour l'amélioration de la qualité de vie et pour le soutien au développement économique et social. Cependant, cette ressource vitale, longtemps considérée comme abondamment disponible, est aujourd'hui plus vulnérable et davantage exposée à des tensions résultant de facteurs multiples et croisés, notamment l'augmentation des températures, la répétition des vagues de chaleur, la diminution des précipitations et l'aggravation des périodes de sécheresse".

Intensification des tensions climatiques et hydriques

L'eau revêt une importance fondamentale pour la santé, la vie quotidienne ainsi que pour le développement économique et social. Dans un contexte marqué par l'intensification des tensions climatiques et hydriques, la sécheresse impose des défis croissants aux ressources disponibles ce qui nécessite un renforcement de la vigilance, l'adoption de comportements responsables et une utilisation rationnelle de l'eau afin d'en garantir la durabilité et préserver ainsi les besoins essentiels de la population.

Selon le communiqué, "la diminution de la disponibilité des ressources en eau ou l'accès limité à une eau saine en quantité suffisante se traduira par des répercussions environnementales, sanitaires, sociales et économiques.

De même, la concentration des vagues de chaleur et des périodes de sécheresse peut, selon les circonstances, accroître les risques liés à la déshydratation aiguë, à l'hyperthermie ainsi qu'à certains risques associés à la qualité de l'eau notamment aux maladies à transmission hydrique, à la sécurité sanitaire et au bien-être des citoyens".

Face à ces défis, "il serait impératif de consolider les principes d'une gestion quotidienne et rationnelle de l'eau, celle-ci constituant un élément constitutif de la protection de la santé publique et de la préservation durable des ressources hydriques". Dans ce contexte, la gestion rationnelle de l'eau constitue un défi commun nécessitant de la santé publique et à la préservation des ressources. Elle nécessite la mobilisation des autorités publiques, des opérateurs et des citoyens unagers, ainsi que l'adoption de comportements responsables permettant de réduire les consommations non raisonnées et de limiter les pertes en eau. Afin d'anticiper les effets potentiels de la sécheresse et d'adapter progressivement les mesures à l'évolution de la situation hydrique, il est proposé d'adopter quatre niveaux complémentaires, servant de cadre indicatif de sensibilisation et de vigilance :

Sensibilisation et vigilance

1. Vigilance : ce niveau vise à assurer le suivi des premiers indicateurs de stress hydrique et à sensibiliser les citoyens ainsi que les secteurs concernés à la nécessité d'adopter des comportements responsables, de rationaliser la consommation d'eau et de limiter les usages non indispensables.

2. Alerte : ce niveau est activé lorsque des tensions significatives sur les ressources en eau sont constatées. Il comprend la mise en œuvre de mesures visant à réduire certains usages non essentiels, accompagnée d'un renforcement des actions de sensibilisation et d'information sur la nécessité d'économiser l'eau.

3. Alerte maximale : ce niveau est déclaré lorsque la situation hydrique critique de se dégrader et que la tension sur les ressources disponibles s'intensifie. Il implique la mise en œuvre de mesures plus strictes de maîtrise de la consommation et de préservation des réserves en cas d'évolut d'extrême urgence.

4. Crise : ce niveau est déclenché lorsque la situation hydrique atteint un seuil critique nécessitant d'accorder une priorité absolue à l'approvisionnement en eau potable, aux usages sanitaires et aux exigences de sécurité publique, tout en limitant la majorité des autres usages, afin de préserver les besoins vitaux de la population.

Il convient de préciser que ces niveaux constituent un cadre indicatif de sensibilisation et de vigilance. En revanche, les mesures de restriction des usages de l'eau évoluent en conséquence réglementaire relèvent des autorités compétentes et sont appliquées conformément aux textes et procédures en vigueur.

Dans ce cadre, l'Agence nationale de sécurité sanitaire et le ministère de l'Hydraulique incitent les citoyens ainsi que l'ensemble des acteurs concernés à contribuer activement à la préservation des ressources en eau, notamment à travers l'adoption des pratiques suivantes :

La bonne marche à suivre

Fermer le gaspillage de l'eau et en observer l'usage aux besoins strictement nécessaires. Éviter d'utiliser l'eau potable pour des usages pour lesquels des solutions alternatives peuvent être envisagées. Ne pas laisser les robinets ouverts inutilement et veiller à réparer les robinets et les réseaux d'eau internes présentant des fuites, tout en économisant l'eau lors des différents usages domestiques. Surveiller la consommation d'eau au cours des arrosages et des nettoyages et garder les niveaux raisonnables en cas d'augmentation inhabituelle de la consommation. Signaler sans délai, les fuites et les dysfonctionnements constatés sur les réseaux de distribution d'eau ou sur la voie publique auprès des organismes chargés du service public de l'eau et des services compétents des collectivités locales (selon les exigences de la Banque mondiale, les pertes d'eau au sein des réseaux de distribution sont estimées à deux litres pour cinq litres produits).

Rationaliser l'arrosage des jardins et des espaces verts, éviter l'arrosage durant les heures de forte chaleur et privilégier, lorsque cela est possible, des techniques économes en eau notamment l'irrigation goutte à goutte.

Limiter le lavage des véhicules, des trottoirs et des espaces extérieurs, sauf en cas de nécessité et dans les lieux prévus à cet effet. Rapporter le remplissage, le renouvellement ou la remise à niveau de l'eau des bassins et piscines privés durant les périodes de tension hydrique. Accorder la priorité à l'eau destinée à la consommation humaine et aux usages sanitaires essentiels.

Promouvoir une culture de préservation de l'eau et de rationalisation de son utilisation au sein de la famille, de l'école et du milieu professionnel. Préserver les ressources en eau de toute pollution et éviter le rejet de déchets ou de substances polluantes dans les oueds, les cours d'eau ou à proximité des puits et des ouvrages hydrauliques, compte tenu de leurs effets directs sur la qualité de l'eau, la santé humaine et l'environnement. Réutiliser les eaux usées traitées pour le lavage des voiries ainsi que pour l'arrosage des jardins et des espaces verts.

L'eau, note la même source, est "une ressource vitale et un patrimoine national commun. Sa préservation constitue une responsabilité individuelle et collective qui exige une utilisation rationnelle et un comportement responsable dans tous les aspects de la vie quotidienne."

Aussi, la protection des ressources en eau ne se limite pas aux seules mesures techniques et administratives, elle commence également par les comportements individuels et collectifs.

Une consommation responsable de l'eau, même à petite échelle, peut contribuer de manière concrète à réduire la tension sur les ressources hydriques et à garantir leur durabilité au bénéfice des générations présentes et futures.

Dans ce contexte, "le ministère de l'Hydraulique et l'Agence nationale de sécurité sanitaire appellent les citoyens ainsi que l'ensemble des acteurs concernés à ancrer durablement ces pratiques et à les adopter de manière pérenne, ceci afin de contribuer à la préservation des ressources en eau, à la protection de la santé publique et au renforcement de la sécurité sanitaire".

24-08-2026

المتاحة، ويقتضي اتخاذ إجراءات أكثر صرامة لترشيد الاستهلاك والحفاظ على المخزون المائي، تفاديا للوصول إلى مرحلة حرجة.

وفي الأزمة ، يفعل عند بلوغ الوضعية المائية مرحلة حرجة تستدعي إعطاء الأولوية المطلقة لتأمين مياه الشرب والاستعمالات الصحية ومتطلبات السلامة العامة، مع تقييد معظم الاستخدامات الأخرى، بما يضمن الحفاظ على الاحتياجات الحيوية للسكان.

تجدر الإشارة إلى أن هذه المستويات تشكل "إطارا إرشاديا للتوعية واليقظة، أما تدابير تقييد استعمالات المياه التي تكتسي طابعا تنظيميا، فتعود إلى السلطات المختصة وتطبق وفق النصوص والإجراءات المعمول بها".

هذا وتدعو الوكالة الوطنية للأمن الصحي ووزارة الري المواطنين ومختلف الفاعلين المعنيين إلى المساهمة الفعالة في الحفاظ على الموارد المائية لا سيما من خلال اعتماد جملة من الممارسات ، تقوم على تجنب تبذير المياه وحصر استعمالها في الاحتياجات الضرورية فعلا.

تجنب استعمال المياه الصالحة للشرب في الاستخدامات التي يمكن توفير بدائل لها، عدم ترك صنابير المياه مفتوحة دون حاجة، والحرص على إصلاح الحنفيات وشبكات المياه الداخلية التي تعرف تسربات، مع الاقتصاد في استعمال المياه أثناء مختلف الاستخدامات المنزلية، مراقبة استهلاك المياه داخل المنازل والمؤسسات واتخاذ الإجراءات اللازمة عند تسجيل ارتفاع غير عادي في الاستهلاك.

فضلا على الإبلاغ الفوري عن التسربات والأعطاب التي ترصد على شبكات توزيع المياه أو بالطريق العمومي لدى المؤسسات المكلفة بالخدمة العمومي ة للمياه والمصالح المختصة للجماعات المحلية (حسب تقديرات البنك الدولي فقد المياه داخل شبكات التوزيع يقدر بثلثين مقابل 05 لترات منتجة) ،ترشيد سقي الحدائق والمساحات الخضراء، وتفادي السقي خلال ساعات الحر الشديد، واعتماد وسائل مقتصدة للمياه عند الاقتضاء، لا سيما الري بالتنقيط، الحد من غسل المركبات والأرصفة والمساحات الخارجية، إلا عند الضرورة وفي الأماكن المخصصة لذلك، تأجيل ملء أو تجديد مياه الأحواض والمسابح الخاصة أو إعادة تعبئتها خلال فترات التوتر المائي، إعطاء الأولوية للمياه المخصصة للاستهلاك البشري والاستعمالات الصحية الأساسية، ترسيخ ثقافة المحافظة على المياه وترشيد استعمالها داخل الأسرة والمدرسة وفي المحيط المهني.

فضلا على المحافظة على مصادر المياه من التلوث، وعدم رمي النفايات أو المواد الملوثة في الأودية والمجاري المائية أو في محيط الآبار والمنشآت المائية، لما لذلك من آثار مباشرة على نوعية المياه وصحة الإنسان والبيئة و إعادة استعمال المياه المستعملة المصفاة لغسل الطرقات وسقي الحدائق والمساحات الخضراء.

وذكر ذات البيان، أن الماء يعد "مورد حيوي وثروة وطنية مشتركة، والحفاظ عليه مسؤولية فردية وجماعية تقتضي ترشيد استعماله والتعامل معه بمسؤولية في مختلف مناحي الحياة اليومية"

وفي هذا السياق، تدعو وزارة الري والوكالة الوطنية للأمن الصحي المواطنين وجميع الفاعلين المعنيين إلى ترسيخ هذه الممارسات واعتمادها بصورة مستدامة، بما يسهم في حماية الموارد المائية، والحفاظ على الصحة العمومية، وتعزيز الأمن الصحي".

دعت وزارة الري والوكالة الوطنية للأمن الصحي، المواطنين ومختلف الفاعلين المعنيين إلى ترسيخ الممارسات الكفيلة بترشيد استهلاك الموارد المائية، بما يسهم في حماية الموارد المائية، والحفاظ على الصحة العمومية، وتعزيز الأمن الصحي. مشددين على أن الحفاظ على الماء كمورد حيوي وثروة وطنية مشتركة، هي مسؤولية فردية وجماعية تقتضي ترشيد استعماله والتعامل معه بمسؤولية في مختلف مناحي الحياة اليومية.

وجاء في بيان مشترك اليوم الأحد، أن" توفر مياه آمنة وصالحة للشرب يشكل "حد المقومات الأساسية لحماية الصحة البشرية، وتحسين جودة الحياة، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، غير أن هذا المورد الحيوي، الذي ظل لفترة طويلة ينظر إليه باعتباره متاحا بوفرة، أصبح اليوم أكثر هشاشة وتعرضا للضغوط نتيجة عوامل متعددة ومتزايدة، من بينها ارتفاع درجات الحرارة وتكرار موجات الحر وتراجع التساقطات وتفاقم فترات الجفاف".

وحسب البيان فإن "تراجع توفر الموارد المائية أو محدودية الوصول إلى مياه سليمة وبكميات كافية قد تكون له انعكاسات بيئية وصحية واجتماعية واقتصادية، كما أن تزامن موجات الحر مع فترات الجفاف يمكن، بحسب الظروف، أن يزيد من مخاطر الجفاف الحاد والإجهاد الحراري وبعض المخاطر المرتبطة بجودة المياه، ولا سيما الأمراض المتنقلة عن طريق المياه، والأمن الصحي، وصحة المواطن ورفاهه".

في هذا السياق، يشكل التسيير الرشيد للمياه تحديا مشتركا يرتبط ارتباطا وثيقا بالصحة العمومية وبالحفاظ على الموارد ويتطلب ذلك تعبئة السلطات العمومية والمتعاملين ومختلف المستعملين إلى جانب اعتماد سلوكيات مسؤولة للحد من الاستهلاك غير الضروري والتقليل من ضياع المياه.

واستباقا للآثار المحتملة للجفاف وتكييف الإجراءات تدريجيا مع تطور الوضعية المائية، يقترح اعتماد أربعة مستويات متكاملة، كإطار إرشادي للتوعية واليقظة

فاليقظة تهدف إلى متابعة المؤشرات الأولية للإجهاد المائي، وتنبيه المواطنين والقطاعات المعنية إلى ضرورة اعتماد سلوكات مسؤولة، وترشيد استهلاك المياه والحد من الاستعمالات غير الضرورية.

أما الإنذار فيتم تفعيله عند تسجيل ضغوط ملموسة على الموارد المائية، ويشمل اتخاذ تدابير للحد من بعض الاستعمالات غير الأساسية، مع تكثيف حملات التوعية والتحسيس بضرورة الاقتصاد في استهلاك المياه.

وبخصوص الإنذار المعزز فهو يعتمد عند استمرار تدهور الوضعية المائية وتصاعد مستوى الضغط على الموارد

الوطن

وزارة الريّ ووكالة الأمن الصحي تدعوان لليقظة إزاء الجفاف

بقلم الوكالات نشر في 23 آوت 2026

الرّائد
يومية إخبارية وطنية

24-08-2026

الجزائر • نشر يوم 23 أغسطس 2026 على الساعة 14:01

وزارة الري تدعو إلى ترشيد استهلاك المياه ومواجهة تداعيات الجفاف

دعت وزارة الري والوكالة الوطنية للأمن الصحي المواطنين ومختلف الفاعلين إلى ترشيد استهلاك المياه، في ظل تزايد الضغوط على الموارد المائية بسبب ارتفاع درجات الحرارة وتراجع التساقطات وتكرار فترات الجفاف.

وأكدت الهيئتان أن الحفاظ على الماء مسؤولية جماعية، داعيتين إلى تجنب التبذير، وإصلاح التسربات، وترشيد سقي الحدائق وغسل المركبات، وعدم استعمال مياه الشرب في الاستخدامات التي تتوفر لها بدائل، إلى جانب مراقبة الاستهلاك والإبلاغ عن أعطاب شبكات المياه.

كما أوصى البيان بالمحافظة على مصادر المياه من التلوث وإعادة استعمال المياه المعالجة في بعض الاستخدامات، مع إعطاء الأولوية لمياه الشرب والاستعمالات الصحية الأساسية.

ويقترح البيان أربعة مستويات للتعامل مع الضغط المائي: اليقظة، الإنذار، الإنذار المعزز، والأزمة، مع التأكيد أن أي إجراءات تنظيمية لتقييد استعمال المياه تبقى من اختصاص السلطات المعنية.

وشددت الهيئتان على أن السلوك المسؤول في استهلاك المياه يساهم في حماية الصحة العمومية، والحفاظ على الموارد المائية وضمان استدامتها للأجيال القادمة.

انترنيوز Internews

24-08-2026

اليقظة إزاء الجفاف: الحفاظ على الموارد المائية لحماية الصحة العمومية وتعزيز الأمن الصحي

الجمهورية بقلم وآج الحدث 23 أوت 2026 14:04 ~ 08 دقيقة 555 مطالعة

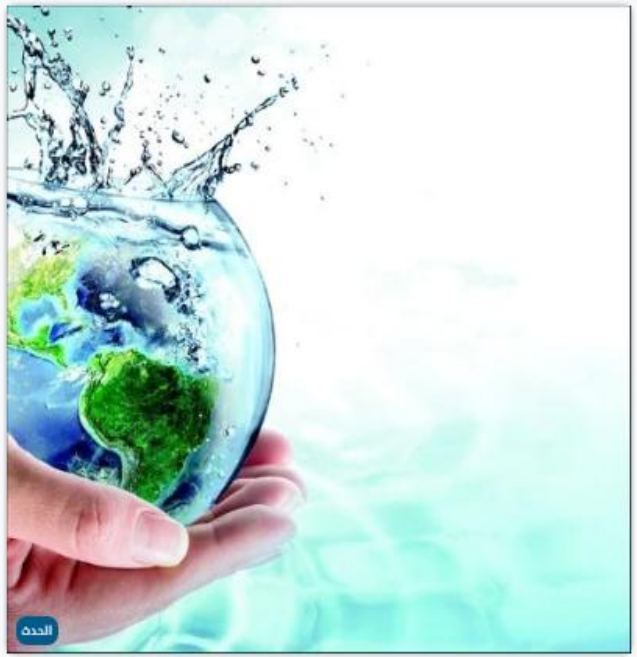

الجمهورية ONLINE

دعت وزارة الري والوكالة الوطنية للأمن الصحي, في بيان مشترك اليوم الأحد, المواطنين ومختلف الفاعلين المعنيين إلى ترسيخ الممارسات الكفيلة بترشيد استهلاك الموارد المائية, بما يسهم في حماية الموارد المائية, والحفاظ على الصحة العمومية, وتعزيز الأمن الصحي, مشددين على أن الحفاظ على الماء كمورد حيوي وثروة وطنية مشتركة, هي مسؤولية فردية وجماعية تقتضي ترشيد استعماله والتعامل معه بمسؤولية في مختلف مناحي الحياة اليومية.

وأوضح ذات المصدر أن توفر مياه آمنة وصالحة للشرب يشكل "أحد المقومات الأساسية لحماية الصحة البشرية, وتحسين جودة الحياة, ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. غير أن هذا المورد الحيوي, الذي ظل لفترة طويلة ينظر إليه باعتباره متاحا بوفرة, أصبح اليوم أكثر هشاشة وتعرضا للضغوط نتيجة عوامل متعددة ومتزايدة, من بينها ارتفاع درجات الحرارة وتكرار موجات الحر وتراجع التساقطات وتفاقم فترات الجفاف".

وتكتسي المياه أهمية أساسية للصحة والحياة اليومية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي ظل تنامي الضغوط المناخية والمائية, يفرض الجفاف تحديات متزايدة على الموارد المتاحة, مما يستدعي تعزيز اليقظة واعتماد سلوكيات مسؤولة وترشيد استعمال المياه بما يضمن استدامتها ويحافظ على الاحتياجات الأساسية للسكان.

وحسب البيان فإن "تراجع توفر الموارد المائية أو محدودية الوصول إلى مياه سليمة وبكميات كافية قد تكون له انعكاسات بيئية وصحية واجتماعية واقتصادية.

كما أن تزامن موجات الحر مع فترات الجفاف يمكن, بحسب الظروف, أن يزيد من مخاطر الجفاف الحاد والإجهاد الحراري وبعض المخاطر المرتبطة بجودة المياه, ولا سيما الأمراض المتنقلة عن طريق المياه, والأمن الصحي, وصحة المواطن ورفاهه".

وأمام هذه التحديات, أصبح من الضروري ترسيخ "أسس التدبير اليومي والعقلاني للمياه, باعتبار ذلك عنصرا أساسيا في حماية الصحة العمومية والحفاظ المستدام على الموارد المائية".

وفي هذا السياق, يشكل التسيير الرشيد للمياه تحديا مشتركا يرتبط ارتباطا وثيقا بالصحة العمومية وبالحفاظ على الموارد. ويتطلب ذلك تعبئة السلطات العمومية والمتعاملين ومختلف المستعملين, إلى جانب اعتماد سلوكيات مسؤولة للحد من الاستهلاك غير الضروري والتقليل من ضياع المياه.

واستباقا للآثار المحتملة للجفاف وتكييف الإجراءات تدريجيا مع تطور الوضعية المائية, يقترح اعتماد أربعة مستويات متكاملة, كإطار إرشادي للتوعية واليقظة:

1. اليقظة : يهدف إلى متابعة المؤشرات الأولية للإجهاد المائي, وتنبيه المواطنين والقطاعات المعنية إلى ضرورة اعتماد سلوكات مسؤولة, وترشيد استهلاك المياه والحد من الاستعمالات غير الضرورية.
2. الإنذار : يتم تفعيله عند تسجيل ضغوط ملموسة على الموارد المائية, ويشمل اتخاذ تدابير للحد من بعض الاستعمالات غير الأساسية, مع تكثيف حملات التوعية والتحسيس بضرورة الاقتصاد في استهلاك المياه.
3. الإنذار المعزز : يعتمد عند استمرار تدهور الوضعية المائية وتصاعد مستوى الضغط على الموارد المتاحة. ويقتضي اتخاذ إجراءات أكثر صرامة

24-08-2026

لترشيد الاستهلاك والحفاظ على المخزون المائي، تفاديا للوصول إلى مرحلة حرجة.

4. الأزمة : يفعل عند بلوغ الوضعية المائية مرحلة حرجة تستدعي إعطاء الأولوية المطلقة لتأمين مياه الشرب والاستعمالات الصحية ومتطلبات السلامة العامة، مع تقييد معظم الاستخدامات الأخرى، بما يضمن الحفاظ على الاحتياجات الحيوية للسكان.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المستويات تشكل "إطارا إرشاديا للتوعية واليقظة، أما تدابير تقييد استعمالات المياه التي تكتسي طابعا تنظيميا، فتعود إلى السلطات المختصة وتطبق وفق النصوص والإجراءات المعمول بها".

في هذا الإطار، تدعو الوكالة الوطنية للأمن الصحي ووزارة الري المواطنين ومختلف الفاعلين المعنيين إلى المساهمة الفعالة في الحفاظ على الموارد المائية، لا سيما من خلال اعتماد الممارسات التالية:

- تجنب تبذير المياه وحصر استعمالها في الاحتياجات الضرورية فعلا .
- تجنب استعمال المياه الصالحة للشرب في الاستخدامات التي يمكن توفير بدائل لها.
- عدم ترك صنابير المياه مفتوحة دون حاجة، والحرص على إصلاح الحنفيات وشبكات المياه الداخلية التي تعرف تسربات، مع الاقتصاد في استعمال المياه أثناء مختلف الاستخدامات المنزلية .
- مراقبة استهلاك المياه داخل المنازل والمؤسسات واتخاذ الإجراءات اللازمة عند تسجيل ارتفاع غير عادي في الاستهلاك .
- الإبلاغ الفوري عن التسربات والأعطاب التي ترصد على شبكات توزيع المياه أو بالطريق العمومي لدى المؤسسات المكلفة بالخدمة العمومية للمياه والمصالح المختصة للجماعات المحلية (حسب تقديرات البنك الدولي فقد المياه داخل شبكات التوزيع يقدر بلترين مقابل 05 لترات منتجة) .
- ترشيد سقي الحدائق والمساحات الخضراء، وتفادي السقي خلال ساعات الحر الشديد، واعتماد وسائل مقتصدة للمياه عند الاقتضاء، لا سيما الري بالتنقيط.
- الحد من غسل المركبات والأرصفة والمساحات الخارجية، إلا عند الضرورة وفي الأماكن المخصصة لذلك.
- تأجيل ملء أو تجديد مياه الأحواض والمسابح الخاصة أو إعادة تعبئتها خلال فترات التوتر المائي.
- إعطاء الأولوية للمياه المخصصة للاستهلاك البشري والاستعمالات الصحية الأساسية .
- ترسيخ ثقافة المحافظة على المياه وترشيد استعمالها داخل الأسرة والمدرسة وفي المحيط المهني.
- المحافظة على مصادر المياه من التلوث، وعدم رمي النفايات أو المواد الملوثة في الأودية والمجاري المائية أو في محيط الآبار والمنشآت المائية، لما لذلك من آثار مباشرة على نوعية المياه وصحة الإنسان والبيئة .
- إعادة استعمال المياه المستعملة المصفاة لغسل الطرقات وسقي الحدائق والمساحات الخضراء.

وذكر ذات المصدر أن الماء يعد "مورد حيوي وثروة وطنية مشتركة، والحفاظ عليه مسؤولية فردية وجماعية تقتضي ترشيد استعماله والتعامل معه بمسؤولية في مختلف مناحي الحياة اليومية".

وعليه، فإن حماية الموارد المائية لا تقتصر على الإجراءات التقنية والإدارية، بل تبدأ أيضا من السلوك الفردي والجماعي. فالاستهلاك المسؤول للمياه، مهما بدا بسيطا، يمكن أن يسهم بصورة ملموسة في الحد من الضغط على الموارد المائية، وضمان استدامتها للأجيال الحالية والقادمة.

وفي هذا السياق، تدعو وزارة الري والوكالة الوطنية للأمن الصحي المواطنين وجميع الفاعلين المعنيين إلى ترسيخ هذه الممارسات واعتمادها بصورة مستدامة، بما يسهم في حماية الموارد المائية، والحفاظ على الصحة العمومية، وتعزيز الأمن الصحي".

الجمهورية ONLINE

24-08-2026

ثانيا: الإنذار حيث يتم تفعيله عند تسجيل ضغوط ملموسة على الموارد المائية، ويشمل اتخاذ تدابير للحد من بعض الاستعمالات غير الأساسية، مع تكثيف حملات التوعية والتحسيس بضرورة الاقتصاد في استهلاك المياه.

ثالثا: الإنذار المعزز ويعتمد عند استمرار تدهور الوضعية المائية وتصاعد مستوى الضغط على الموارد المتاحة، ويقتضي اتخاذ إجراءات أكثر صرامة لترشيد الاستهلاك والحفاظ على المخزون المائي، تفاديا للوصول إلى مرحلة حرجة.

رابعا: الأزمة وتفعّل عند بلوغ الوضعية المائية مرحلة حرجة تستدعي إعطاء الأولوية المطلقة لتأمين مياه الشرب والاستعمالات الصحية ومتطلبات السلامة العامة، مع تقييد معظم الاستخدامات الأخرى، بما يضمن الحفاظ على الاحتياجات الحيوية للسكان.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المستويات تشكّل "إطارا إرشاديا للتوعية واليقظة، أما تدابير تقييد استعمالات المياه التي تكتسي طابعا تنظيميا، فتعود إلى السلطات المختصة وتطبق وفق النصوص والإجراءات المعمول بها".

في هذا الإطار، تدعو الوكالة الوطنية للأمن الصحي ووزارة الري المواطنين ومختلف الفاعلين المعنيين إلى المساهمة الفعالة في الحفاظ على الموارد المائية، لاسيما من خلال اعتماد تجنب تبذير المياه وحصر استعمالها في الاحتياجات الضرورية فعلا، وكذا تجنب استعمال المياه الصالحة للشرب في الاستخدامات التي يمكن توفير بدائل له، مع عدم ترك صنابير المياه مفتوحة من دون حاجة، والحرص على إصلاح الحنفيات وشبكات المياه الداخلية التي تعرف تسربات، مع الاقتصاد في استعمال المياه أثناء مختلف الاستخدامات المنزلية، ومراقبة استهلاك المياه داخل المنازل والمؤسسات واتخاذ الإجراءات اللازمة عند تسجيل ارتفاع غير عادي في الاستهلاك، والإبلاغ الفوري عن التسربات والأعطاب التي ترصد على شبكات توزيع المياه أو بالطريق العمومي لدى المؤسسات المكلفة بالخدمة العمومية للمياه والمصالح المختصة للجماعات المحلية (حسب تقديرات البنك الدولي فقد المياه داخل شبكات التوزيع يقدر بلترين مقابل 05 لترات منتجة) .

إضافة إلى ترشيد سقي الحدائق والمساحات الخضراء، وتفادي السقي خلال ساعات الحر الشديد، واعتماد وسائل مقتصدة للمياه عند الاقتضاء، لاسيما الري بالتنقيط، والحد من غسل المركبات والأرصفة والمساحات الخارجية، إلا عند الضرورة وفي الأماكن المخصصة لذلك، وتأجيل ملء أو تجديد مياه الأحواض والمسابح الخاصة أو إعادة تعبئتها خلال فترات التوتر المائي، وإعطاء الأولوية للمياه المخصصة للاستهلاك البشري والاستعمالات الصحية الأساسية، وترسيخ ثقافة المحافظة على المياه وترشيد استعمالها داخل الأسرة والمدرسة وفي المحيط المهني.

والمحافظة على مصادر المياه من التلوث، وعدم رمي النفايات أو المواد الملوثة في الأودية والمجاري المائية أو في محيط الآبار والمنشآت المائية، لما لذلك من آثار مباشرة على نوعية المياه وصحة الإنسان والبيئة.

وإعادة استعمال المياه المستعملة المصفاة لغسل الطرقات وسقي الحدائق والمساحات الخضراء.

دعت وزارة الري والوكالة الوطنية للأمن الصحي، في بيان مشترك الأحد، المواطنين ومختلف الفاعلين المعنيين إلى ترسيخ الممارسات الكفيلة بترشيد استهلاك الموارد المائية، بما يسهم في حماية الموارد المائية، والحفاظ على الصحة العمومية، وتعزيز الأمن الصحي، مشددين على أن الحفاظ على الماء كمورد حيوي وثروة وطنية مشتركة، هي مسؤولية فردية وجماعية تقتضي ترشيد استعماله والتعامل معه بمسؤولية في مختلف مناحي الحياة اليومية.

وأوضح ذات المصدر، أن توفر مياه آمنة وصالحة للشرب يشكل أحد المقومات الأساسية لحماية الصحة البشرية، وتحسين جودة الحياة، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. غير أن هذا المورد الحيوي، الذي ظلّ لفترة طويلة ينظر إليه باعتباره متاحا بوفرة، "أصبح اليوم أكثر هشاشة وتعرضا للضغوط نتيجة عوامل متعددة ومتزايدة، من بينها ارتفاع درجات الحرارة وتكرار موجات الحر وتراجع التساقطات وتفاقم فترات الجفاف".

وتكتسي المياه أهمية أساسية للصحة والحياة اليومية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي ظل تنامي الضغوط المناخية والمائية، يفرض الجفاف تحديات متزايدة على الموارد المتاحة، مما يستدعي تعزيز اليقظة واعتماد سلوكيات مسؤولة وترشيد استعمال المياه بما يضمن استدامتها ويحافظ على الاحتياجات الأساسية للسكان.

وحسب البيان، فإن "تراجع توفر الموارد المائية أو محدودية الوصول إلى مياه سليمة وبكميات كافية قد تكون له انعكاسات بيئية وصحية واجتماعية واقتصادية.

كما أن تزامن موجات الحر مع فترات الجفاف يمكن، بحسب الظروف، أن يزيد من مخاطر الجفاف الحاد والإجهاد الحراري وبعض المخاطر المرتبطة بجودة المياه، ولاسيما الأمراض المتنقلة عن طريق المياه، والأمن الصحي، وصحة المواطن ورفاهه".

وأمام هذه التحديات، أصبح من الضروري ترسيخ "أسس التدبير اليومي والعقلاني للمياه، باعتبار ذلك عنصرا أساسيا في حماية الصحة العمومية والحفاظ المستدام على الموارد المائية".

وفي هذا السياق، يشكل التسيير الرشيد للمياه تحدّيا مشتركا يرتبط ارتباطا وثيقا بالصحة العمومية وبالحفاظ على الموارد. ويتطلب ذلك تعبئة السلطات العمومية والمتعاملين ومختلف المستعملين، إلى جانب اعتماد سلوكيات مسؤولة للحد من الاستهلاك غير الضروري والتقليل من ضياع المياه.

واستباقا للآثار المحتملة للجفاف وتكييف الإجراءات تدريجيا مع تطور الوضعية المائية، يقترح اعتماد أربعة مستويات متكاملة، كإطار إرشادي للتوعية واليقظة

أولا: اليقظة وتهدف إلى متابعة المؤشرات الأولية للإجهاد المائي، وتنبيه المواطنين والقطاعات المعنية إلى ضرورة اعتماد سلوكات مسؤولة، وترشيد استهلاك المياه والحد من الاستعمالات غير الضرورية.

الجزائر

اعتماد مدونة سلوك للحد من الاستهلاك غير الضروري:

تعبئة وطنية شاملة للحفاظ على الماء

كمال. ل

2026/08/23 | 183 | 0

الشروق

24-08-2026

وزارة الري ووكالة الأمن الصحي تدعوان إلى ترسيخها

ممارسات بسيطة تضمن استدامة الموارد المائية

المساء
يومية إخبارية وطنية

* الحفاظ على الماء مسؤولية فردية وجماعية تقتضي ترشيد استعماله
* الجفاف يفرض تحديات متزايدة على الموارد المتاحة ويستدعي اليقظة
* ترسيخ أسس التدبير اليومي والعقلاني للمياه لحماية الصحة العمومية
* التسيير الرشيد للمياه تحد مشترك يرتبط بالصحة العمومية
* اعتماد سلوكيات مسؤولة للحد من الاستهلاك غير الضروري والتقليل من ضياع المياه
* المساهمة الفعالة في الحفاظ على الموارد المائية تبدأ من السلوك الفردي والجماعي

دعت وزارة الري والوكالة الوطنية للأمن الصحي، في بيان مشترك أمس، المواطنين ومختلف الفاعلين المعنيين إلى ترسيخ الممارسات الكفيلة بترشيد استهلاك الموارد المائية، بما يسهم في حماية الموارد المائية، والحفاظ على الصحة العمومية، وتعزيز الأمن الصحي، مشددين على أن الحفاظ على الماء كمورد حيوي وثروة وطنية مشتركة، هي مسؤولية فردية وجماعية تقتضي ترشيد استعماله والتعامل معه بمسؤولية في مختلف مناحي الحياة اليومية.

أوضح ذات المصدر، أن توفر مياه آمنة وصالحة للشرب يشكل "أحد المقومات الأساسية لحماية الصحة البشرية، وتحسين جودة الحياة، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. غير أن هذا المورد الحيوي، الذي ظل لفترة طويلة ينظر إليه باعتباره متاحا بوفرة، أصبح اليوم أكثر هشاشة وتعرضا للضغوط نتيجة عوامل متعددة ومتزايدة، من بينها ارتفاع درجات الحرارة وتكرار موجات الحر وتراجع التساقطات وتفاقم فترات الجفاف".

وفي ظل تنامي الضغوط المناخية والمائية، يفرض الجفاف تحديات متزايدة على الموارد المتاحة، مما يستدعي تعزيز اليقظة واعتماد سلوكيات مسؤولة وترشيد استعمال المياه بما يضمن استدامتها ويحافظ على الاحتياجات الأساسية للسكان، حسب البيان، الذي أشار إلى أن تراجع توفر الموارد المائية أو محدودية الوصول إلى مياه سليمة وبكميات كافية قد تكون له انعكاسات بيئية وصحية واجتماعية واقتصادية. كما ن تزامن موجات الحر مع فترات الجفاف يمكن، بحسب الظروف، أن يزيد من مخاطر الجفاف الحاد والإجهاد الحراري وبعض المخاطر المرتبطة بجودة المياه، ولا سيما الأمراض المتنقلة عن طريق المياه، والأمن الصحي، وصحة المواطن ورفاهه".

وأمام هذه التحديات، أصبح من الضروري، وفقا لنفس المصدر، ترسيخ "أسس التدبير اليومي والعقلاني للمياه، باعتبار ذلك عنصرا أساسيا في حماية الصحة العمومية والحفاظ المستدام على الموارد المائية". في هذا السياق، يشكل التسيير الرشيد للمياه تحديا مشتركا يرتبط ارتباطا وثيقا بالصحة العمومية وبالحفاظ على الموارد. ويتطلب تعبئة السلطات العمومية والمتعاملين ومختلف المستعملين، إلى جانب اعتماد سلوكيات مسؤولة للحد من الاستهلاك غير الضروري والتقليل من ضياع المياه.

واستباقا للآثار المحتملة للجفاف وتكييف الإجراءات تدريجيا مع تطور الوضعية المائية، يقترح، حسب البيان، اعتماد 4 مستويات متكاملة، كإطار إرشادي للتوعية واليقظة، تشمل أولا اليقظة، ثم الإنذار، ثم الإنذار المعزز وأخير مستوى الأزمة. وتشكل هذه المستويات "إطارا إرشاديا للتوعية واليقظة، أما تدابير تقييد استعمالات المياه التي تكتسي طابعا تنظيميا، فتعود إلى السلطات المختصة وتطبق وفق النصوص والإجراءات المعمول بها". في هذا الإطار، دعت الوكالة الوطنية للأمن الصحي ووزارة الري المواطنين ومختلف الفاعلين المعنيين إلى المساهمة الفعالة في الحفاظ على الموارد المائية، لا سيما من خلال اعتماد الممارسات التالية:

* تجنب تبذير المياه وحصر استعمالها في الاحتياجات الضرورية فعلا
* تجنب استعمال المياه الصالحة للشرب في الاستخدامات التي يمكن توفير بدائل لها
* عدم ترك صنابير المياه مفتوحة دون حاجة، والحرص على إصلاح الحنفيات وشبكات المياه الداخلية التي تعرف تسربات، مع الاقتصاد في استعمال المياه أثناء مختلف الاستخدامات المنزلية .

24-08-2026

* مراقبة استهلاك المياه داخل المنازل والمؤسسات واتخاذ الإجراءات اللازمة عند تسجيل ارتفاع غير عادي في الاستهلاك .

* الإبلاغ الفوري عن التسربات والأعطاب التي ترصد على شبكات توزيع المياه أو بالطريق العمومي لدى المؤسسات المكلفة بالخدمة العمومية للمياه والمصالح المختصة للجماعات المحلية (حسب تقديرات البنك الدولي فقد المياه داخل شبكات التوزيع يقدر بلترين مقابل 5 لترات منتجة).

* ترشيد سقي الحدائق والمساحات الخضراء، وتفادي السقي خلال ساعات الحر الشديد، واعتماد وسائل مقتصدة للمياه عند الاقتضاء، لا سيما الري بالتنقيط.

* الحد من غسل المركبات والأرصفة والمساحات الخارجية، إلا عند الضرورة وفي الأماكن المخصصة لذلك.

* تأجيل ملء أو تجديد مياه الأحواض والمسابح الخاصة أو إعادة تعبئتها خلال فترات التوتر المائي.

*إعطاء الأولوية للمياه المخصصة للاستهلاك البشري والاستعمالات الصحية الأساسية .

* ترسيخ ثقافة المحافظة على المياه وترشيد استعمالها داخل الأسرة والمدرسة وفي المحيط المهني.

* المحافظة على مصادر المياه من التلوث، وعدم رمي النفايات أو المواد الملوثة في الأودية والمجاري المائية أو في محيط الآبار والمنشآت المائية، لما لذلك من آثار مباشرة على نوعية المياه وصحة الإنسان والبيئة

*إعادة استعمال المياه المستعملة المصفاة لغسل الطرقات وسقي الحدائق والمساحات الخضراء.

وذكر ذات المصدر أن الماء يعد "مورد حيوي وثروة وطنية مشتركة، والحفاظ عليه مسؤولية فردية وجماعية تقتضي ترشيد استعماله والتعامل معه بمسؤولية في مختلف مناحي الحياة اليومية". وعليه، فإن حماية الموارد المائية لا تقتصر على الإجراءات التقنية والإدارية، بل تبدأ أيضا من السلوك الفردي والجماعي. فالاستهلاك المسؤول للمياه، مهما بدا بسيطا، يمكن أن يسهم بصورة ملموسة في الحد من الضغط على الموارد المائية، وضمان استدامتها للأجيال الحالية والقادمة. كما دعت وزارة الري والوكالة الوطنية للأمن الصحي المواطنين وجميع الفاعلين المعنيين إلى ترسيخ هذه الممارسات واعتمادها بصورة مستدامة، بما يسهم في حماية الموارد المائية، والحفاظ على الصحة العمومية، وتعزيز الأمن الصحي".

المساء
يومية إخبارية وطنية

24-08-2026

ECONOMIE DE L'EAU

Une responsabilité collective face au risque de sécheresse

Face à la pression croissante exercée sur les ressources hydriques, le ministère de l'Hydraulique et l'Agence nationale de sécurité sanitaire appellent les citoyens et l'ensemble des acteurs concernés à adopter des pratiques plus responsables. Dans un communiqué conjoint rendu public hier, les deux institutions mettent l'accent sur la nécessité de préserver l'eau, à la fois ressource vitale, enjeu de santé publique et richesse nationale, alors que la hausse des températures, les vagues de chaleur répétées, la baisse des précipitations et la persistance des épisodes de sécheresse accentuent les tensions sur les disponibilités.

L'accès à une eau sûre et potable constitue l'un des piliers de la protection de la santé et de l'amélioration de la qualité de vie. Il conditionne également le développement économique et social. Mais cette ressource, longtemps considérée comme disponible en abondance, se trouve désormais soumise à des pressions multiples qui imposent davantage de vigilance et une gestion plus rigoureuse. Dans leur appel, le ministère de l'Hydraulique et l'Agence nationale de sécurité sanitaire soulignent que la diminution des ressources et les difficultés d'accès à une eau de qualité et en quantité suffisante peuvent avoir des répercussions environnementales, sanitaires, sociales et économiques. La concomitance des périodes de forte chaleur et de sécheresse peut notamment accentuer les risques de déshydratation et de stress thermique, mais aussi certaines menaces liées à la qualité de l'eau et aux maladies hydriques.

Pour mieux anticiper les effets d'une éventuelle dégradation de la situation hydrique, les deux institutions proposent un cadre d'alerte articulé autour de quatre niveaux. Le premier, celui de la vigilance, vise à suivre les premiers signes de stress hydrique et à encourager l'adoption de comportements responsables, notamment en limitant les usages non essentiels.

Le niveau d'alerte intervient lorsque des tensions concrètes apparaissent sur les ressources. Il prévoit notamment la limitation de certains usages non prioritaires et le renforcement des campagnes de sensibilisation à l'économie d'eau, a-t-on expliqué. En cas de dégradation persistante et d'aggravation de la pression sur les réserves disponibles, le niveau d'alerte renforcée peut être envisagé. Il implique des mesures plus strictes destinées à réduire les consommations et à préserver les stocks afin d'éviter l'entrée dans une situation critique. Enfin, le niveau de crise correspond à une situation hydrique particulièrement tendue. La priorité absolue est alors accordée à l'alimentation en eau potable, aux usages sanitaires et aux besoins essentiels de la population, tandis que la plupart des autres utilisations peuvent être restreintes. Les deux institutions précisent toutefois que ces quatre niveaux constituent avant tout un cadre d'orientation en matière de sensibilisation et de vigilance. Les restrictions réglementaires concernant les usages de l'eau relèvent des autorités compétentes et sont appliquées conformément aux textes et procédures en vigueur.

Une ressource vitale

DES GESTES SIMPLES POUR RÉDUIRE LE GASPILLAGE

En outre, les autorités rappellent le rôle déterminant des comportements quotidiens. Les citoyens sont ainsi appelés à éviter tout gaspillage et réserver l'eau potable aux besoins réellement nécessaires. Il est également recommandé de ne pas laisser les robinets ouverts inutilement, de réparer rapidement les fuites dans les habitations et de surveiller régulièrement sa consommation afin de détecter toute hausse inhabituelle. Les fuites sur les réseaux publics constituent également un enjeu majeur. Les citoyens sont invités à signaler rapidement les déperditions et les défaillances constatées sur les réseaux de distribution ou sur la voie publique aux organismes chargés du service public de l'eau et aux services compétents des collectivités locales. L'arrosage des jardins et des espaces verts doit, pour sa part, être effectué de manière raisonnée, en évitant notamment les heures de forte chaleur et en privilégiant, lorsque cela est possible, des techniques économes comme le goutte-à-goutte.

Le ministère et l'Agence recommandent également de limiter le lavage des véhicules, des trottoirs et des espaces extérieurs aux situations nécessaires, tout comme de reporter le remplissage ou le renouvellement des eaux des piscines privées durant les périodes de tension hydrique. La préservation de la ressource ne se limite pas à réduire les volumes consommés. Elle passe également par la protection de sa qualité. Les citoyens sont donc appelés à ne pas jeter de déchets ou de substances polluantes dans les oueds, les cours d'eau ou aux abords des puits et des ouvrages hydrauliques.

Les deux institutions encouragent par ailleurs le recours aux eaux usées traitées pour certains usages, notamment le lavage des routes et l'arrosage des jardins et espaces verts, lorsque les conditions techniques et réglementaires le permettent. Cette mobilisation doit également s'étendre aux familles, aux établissements scolaires et au monde professionnel. L'objectif est d'installer durablement une véritable culture de l'économie d'eau, fondée sur des réflexes simples mais réguliers.

Dans un contexte marqué par les changements climatiques et une pression accrue sur les ressources, chaque litre économisé participe à réduire la tension sur les réserves. L'enjeu dépasse donc la seule gestion de la consommation actuelle. Il s'agit de préserver une ressource indispensable à la santé, à l'activité économique et à la vie quotidienne, pour aujourd'hui comme pour les générations futures.

Hamid B.

LE JEUNE INDÉPENDANT

24-08-2026